حق اللجوء إلى الكنيسة في العصر البيزنطي الباكر
النظرية القانونية والتطبيق العملى

د. عبد العزيز رمضان
كلية الآداب–جامعة عين شمس
جمهورية مصر العربية

في القرن الثامن الميلادي؛ أُتهم أحد موظفي الإدارة المالية من ذوي المكانة والثروة باختلاس المال العام، وبعد أن خضع لفترة من التعذيب والسجن نجح في مباغتة حراسه والهروب إلى كنيسة الحكمة المقدسة، فهرع إلى صحنها وتشبث بحافة المذبح وهو في حالة من الفزع الشديد. وعندما اكتشف الحراس هروبه واحتمائه بالمذبح المقدس، خشوا من التعرض للعقاب، فحاصروا صحن الكنيسة ومنعوا أي فرد من دخولها وحمل الطعام إليه لإجباره على الخروج. ولما بلغ الأمر البطريرك تاراسيوس "اجتاحه الغضب والأسى لما لحق بالمكان المقدس من ازدراء لإرادة الرب الرحيم"، فشمل الرجل بحمايته وراح يوفر له حاجياته. وهنا أدرك الجند أنه لن يتأتى لهم القبض عليه طالما تدخل البطريرك في الأمر، فانتهزوا غياب البطريرك عن الكنيسة واستطاعوا بالحيلة القبض على الرجل خارج الصحن بينما كان يلبي نداء الطبيعة. وهنا ثارت ثائرة البطريرك وأعلن أنه قد يستخدم سلطته الرسولية بتوقيع عقوبة الحرمان ضد كل من سولت له نفسه انتهاك قدسية "ملاذ" الكنيسة "المقدس"، الأمر الذي أثار فزع الجند ودفعهم إلى إطلاق سراحه. وعند هذه النقطة راح راوي القصة، إجناتيوس الشماس، يعلق على موقف البطريرك بقوله "لقد طبق بذلك القوانين المدنية والكنسية".[١] وبغض النظر عما تضمنه هذا التعليق من مخالفة للواقع العملى، خاصة فيما يتعلق بزعم وجود قوانين كنسية تنظم حق اللجوء الكنسي وعقوبات منتهكيه، إلا أنه يجسد استمرارية ممارسة شاعت خلال العصر الباكر من عمر الإمبراطورية البيزنطية.[٢]

---

[١] Ignatios the Deacon, *The Life of the Patriarch Tarasios*, trans. S. Efthymiadis, Aldershot, 1998, 186-187.

[٢] ثمة أسباب عديدة –كما سيتضح عبر صفحات الدراسة– دفعت بعض الأشخاص إلي البحث عن ملاذ أمن داخل الكنيسة، كالمثقلين بالديون الراغبين في التهرب من دائنيهم، ومرتكبي الجرائم الجنائية بغرض التهرب من العقوبة القانونية، والفتيات والنساء هربا من زيجة إجبارية، والسياسيين المتداعين للاختفاء عن أعين أعدائهم،

وقد اختلف الباحثون حول أصل هذه الممارسة، ففي الوقت الذي يراها ثورمان Thurman نوعا من الاستمرارية لتقليد انتشر في العالم الكلاسيكي، بعصريه اليوناني والروماني، وأن جذورها تكمن في اقتران مناطق عبادات وثنية معينة بتوفير الأمن والحماية للاجئيها[٣]، يتجه هيرمان Herman إلى كونها ارتبطت في البداية بالعرف العام والتأثر بامتياز اللجوء الذي تمتعت به بعض المعابد الوثنية، ثم تطورت أثناء العقود التي تلت الاعتراف بالمسيحية تطورا ملحوظا نتيجة المكانة العالية التي احتلها الأساقفة والتوقير العام لقداسة الكنيسة والمذبح.[٤] وفي الوقت الذي يبدو ثمة تقارب بين هذين الرأيين، يذهب راب Rapp إلى صعوبة افتراض وجود أية صلة مباشرة بين الممارستين الوثنية والمسيحية أبعد من الشعور الديني العام بقداسة وحصانة دور العبادة. ويستند راب في ذلك إلى أن اللجوء الكنسي اختلف عن الممارسة الوثنية فى كونه امتياز شمل كافة الكنائس وليس كنائس بعينها، فضلا عن عدم توافر أية شواهد على ممارسة اللجوء الكنسي قبل نهاية القرن الرابع، أي بعد قرن كامل من أخر نماذج منح امتياز اللجوء *asylia* التقليدي لأحد المزارات الوثنية.[٥]

ودون الدخول في تفاصيل تشابه دواعي وظروف اللجوء بين العالمين الكلاسيكي والبيزنطي–خاصة وأن ثورمان Thurman ناقشها قبلا–[٦]، قد يكون من الأفضل مقاربة هذه

والعبيد فرارا من قسوة سادتهم. وإجمالا أي شخص يجد في اللجوء إلي الكنيسة خلاصا له باعتبارها مكانا مقدسا ذو حصانة تحول دون إخراجه بالقوة منها.

[٣] Thurman, W.S., "A law of Justinian Concerning the right of Asylum", *Transactions and Proceedings of the American Philological Association* 100 (1969), 593-606, esp. 594-595.

[٤] Herman, I., "Zum Asylrecht im Byzantinischen Reich", *OCP* 1(1935), 204-238, esp. 205.

[٥] Rapp, C., *Holy Bishops in Late Antiquity: The Nature of Christian Leadership in an Age of Transition*, London, 2005, 253.

ويتمثل هذا الشاهد في نقش يرجع إلي أواخر القرن الثالث الميلادي، عبرت فيه مدينة بيرج Perge في بامفيليا Pamphylia عن فخرها بأنها –ومعبودتها أرتميس Artemis– المدينة الوحيدة في الإقليم التي توفر امتياز اللجوء.

Roueché, C., "Floreat Perge", in: *Images of Authority: Papers Presented to Joyce Reynols on the Occasion of Her Seventies Birthday*, ed. M.M. Mackenzie and C. Roueché, Cambridge, 1989.

[٦] ناقش ثورمان تفصيليا الأصل الكلاسيكي للممارسة، مشيرا إلي تنويعة هائلة من الصنوف الأدبية الكلاسيكية – ككتابات الجغرافيين والمؤرخين وكتاب السير وشعراء الملاحم والتراجيديا والكوميديا وغيرهم– سجلت لجوء أشخاص –كالجنود المنهزمين والسياسيين المتداعين وعبيد السادة القساة والمتهمين بسائر صنوف الجرائم– إلي تماثيل الآباطرة والمذابح والمعابد. Thurman, "Law of Justinian", 593-594. كذلك؛ ثمة نصوص في

الإشكالية بمناقشة رأي راب، خاصة وأن ثمة شواهد تشي بأن حق اللجوء لم يكن امتيازا عاما حظيت به كافة كنائس الإمبراطورية، وأن الأمر ارتبط في الغالب بإرادة الإمبراطور الحاكم.[٧] وليس أدل على ذلك من حرمان الكنيسة العظمى، وهي كنيسة العاصمة، من هذا الامتياز على يد الإمبراطور أناستاسيوس الأول Anastasios I عام ٥١٠م عندما أمر، بعد فشله في الضغط على بطريرك القسطنطينية ماكدونيوس Makedonios لإدانة قرارات مجمع خلقدونية، بـــ "استخدام القوة لإخراج كافة لاجئيها، في وقت منح هذا الحق لكنائس الهراطقة".[٨] ويبدو أن هذا الحرمان استمر خلال عصر جستنيان، إذ يروي لنا ثيوفانيس في أحداث ثورة حزبي الخضر والزرق (٥٣١-٥٣٢م) كيف أن والي المدينة اعتقل ثلاثة من مثيري الشغب واقتادهم إلى مشنقة الإعدام، إلا أن نجاة اثنين منهم بسقوطهما منها دفعت جموع المتفرجين إلى الهتاف "أدخلوهما الكنيسة"، وعندما سمع رهبان دير القديس كونون St. Konon صياح الجموع أسرعوا بحملهما في قارب إلى كنيسة القديس لاورينس St. Laurence "لأن هذه الكنيسة كانت تحظى في الماضي وحتى ذلك الحين بامتياز حماية اللاجئين وعدم جواز إخراجهم منها لحين منحهم العفو".[٩] وإذا كانت العبارة الأخيرة تشير إلى

الكتاب المقدس تشي أيضا بوجود أصل توراتي لهذه الممارسة، فسفر التثنية (١٩: ١-١٣) يشير إلي تخصيص ثلاثة مدن لتكون "ملجأ يلوذ به كل من قتل نفسا بغير عمد" واستثنى من ذلك من قتل شخصا عمدا "ولكن إذا كمن إنسان البغضاء لصاحبه وقام عليه وضربه ضربة أفضت إلي موته، ثم هرب إلي إحدى مدن الملجأ، يوجه شيوخ مدينته من يقبض عليه هناك ويأتي به فيسلمونه إلي طالب الثأر فيموت". ويشير كتاب الملوك الأول (٢: ٢٨-٣٤) إلي قصة قائد هرب إلي "خيمة الرب وتشبث بقرون المذبح" خشية اتهامه بالتآمر ضد سليمان، فأمر الأخير بإخراجه وقتله، وعندما رفض الخروج، أمر سليمان بقتله داخل المذبح لأنه "اغتال بالسيف رجلين بريئين".

[٧] هذا الأمر يمكن ملاحظته بوضوح في مرسوم الإمبراطور ليو الأول في فبراير ٤٦٦م والذي جاء ليضع ضوابط معينة لحق اللجوء إلي كنائس الإمبراطورية باستثناء كنائس القسطنطينية ذاتها، حيث جاء في افتتاحيته: "يسري هذا القانون في كافة المناطق باستثناء هذه المدينة الإمبراطورية، حيث يعيش جلالتنا، وحيث نستطيع إصدار القوانين فيما يتعلق بأسباب مغايرة وأشخاص مختلفين عندما تستدعي الضرورة".
CJ, 1.12.6. (Eng. trans. F. Growcock, *Ecclesiastical Legislation in the Justinian Code*, Ph.D., University of Texas, 1965, 349-350).

[٨] *The Chronicle of Theophanes Confessor: Byzantine and Near Eastern History AD 284-813*, trans. C.Mango & R.Scott, Oxford, 1997, 233.
لا شك في أن ثيوفانيس الموالي للخلقدونية يستخدم هنا مسمى الهراطقة للإشارة إلى اللاخلقدونيين.

[٩] Theophanes, *Chronicle*, 279.
يبدو أن تمتع كنيسة القديس لاورينس بامتياز اللجوء يعود إلي سنة بنائها عام ٤٥٣م على يد بولكيريا Pulcheria.

تمتع كنيسة بعينها بامتياز اللجوء، فإن عدم لجوء الرهبان إلى إدخال هذين الشخصين كنيسة الحكمة المقدسة، وهي الأقرب، قد يوحى بأن الحظر الذي أصدره أناستاسيوس بحقها ظل ساريا حتى ذلك الحين، وربما استمر كذلك حتى أوائل القرن السابع الميلادي، خاصة وأن تتبع الروايات التاريخية المعاصرة يكشف عن أن أول حالة لجوء مؤكدة للكنيسة العظمى بعد هذا الحظر تعود إلى عام ٦٠٢م.[١٠]

وهناك شواهد عديدة تشير إلى وجود كنائس ظلت لا تتمتع بامتياز اللجوء حتى القرن السادس، ولم تحصل عليه إلا بعد طلب خاص من أسقفها وصدور مرسوم إمبراطوري بالمنح. فكنيسة قرطاج لم تحصل عليه إلا في قانون جستنيان عام ٥٢٩م. وثمة نقش من ميليتوس Miletus يحتوى على مرسوم أصدره جستنيان يمنح فيه امتياز اللجوء لأحد كنائسها بناء على طلب أسقفها هياكينثوس Hyakinthos، الذي نال تفويضا إمبراطوريا بالإشراف على تنفيذه.[١١] كذلك هناك نقشان من منطقة تقع قرب صور على ساحل فلسطين، يتضمن الأول منح امتياز اللجوء لكنيسة القديس زكريا St. Zacharias "وفقا لقوة القوانين المقدسة"[١٢]، بينما يسجل الثاني –المؤرخ بالفترة (٥٧٨-٥٨٢م)– توسط أثناسيوس Athanasius قس كنيسة القديسة إيريني St. Irene لدى الإمبراطور تيبريوس Tiberius لمنح كنيسته ذات الامتياز.[١٣]

أما بالنسبة لسند راب الثاني، المتعلق بوجود قرن كامل يفصل بين أول شواهد ممارسة اللجوء الكنسي في نهاية القرن الرابع وأخر امتيازات اللجوء الممنوحة لأحد المزارات الوثنية، فيبدو أنه يقوم على أساس أن أول إشارات القانون المدني لممارسة اللجوء الكنسي تعود إلى تسعينيات القرن الرابع، خاصة أن مطالعة المصادر التاريخية والكنسية المعاصرة تكشف عن شواهد لوجود اللجوء الكنسي كممارسة عرفية، وقبل أن تغدو قانونية – بل وحتى قبل الاعتراف بالديانة المسيحية كديانة شرعية في مرسوم ميلان عام ٣١٣م. ففي عام ٣١١م يسجل أوبتاتوس الميلڤيسي Optatus of Milevis قصة شماس يُدعى فيليكس

---

[١٠] في عام ٦٠٢م لجأ جرمانوس (صهر ثيودوسيوس ابن الإمبراطور موريس) إلي الكنيسة العظمى بالقسطنطينية خوفا من انتقام موريس بعد اكتشافه مؤامرته لخلعه من العرش.
Theophylact Simocatta, *The History*, trans. M.&M. Whitby, Oxford, 1986, 222.

[١١] Grégoire, H., *Recueil des inscriptions grecques chrétiennes d'Asie Mineure*, Paris, 1922, I, 220.

[١٢] يرى هيرمان أن "القوانين المقدسة" هنا لا تشير بالضرورة إلي قوانين كنسية معينة، بل ربما يُقصد بها العرف الكنسي بوجه عام. Herman, "Zum Asylrecht", 211.

[١٣] Rapp, *Holy Bishops*, 257.

Felix لجأ، بعد اتهامه بتأليف كتيبات محرضة ضد ماكسينتيوس Maxentius حاكم روما، إلى أسقف قرطاج مينسوريوس Mensurius. ولأن الأخير رفض علانية إخراج الشماس من الكنيسة وتسليمه إلى السلطات المحلية فقد تم استدعائه للمثول أمام الإمبراطور في قصر روما. ويبدو أن الأسقف نجح في الدفاع عن قضيته، حيث سُمح له بالعودة إلى كنيسته، لكنه مات أثناء رحلة العودة.[١٤] وثمة شواهد أخرى على اللجوء الكنسي تعود إلى النصف الثاني من القرن الرابع، ففي عام ٣٦٤م سجل أميانوس مارسيللينوس Ammianus Marcellinus قصة لجوء سائق عربة يُدعى هيلارينوس Hilarinus إلى إحدى الكنائس هربا من حكم بالإعدام بعد اتهامه بمحاولة تعليم ابنه السحر، إلا أن محاولته باءت بالفشل، حيث تم جره خارج الكنيسة وقطع رأسه.[١٥] كذلك يروي لنا ثيوفانيس قصة جمع من أرثوذكس أنطاكية فروا من اضطهاد فالنز عام ٣٧١م ولجئوا إلى ضريح القديس توماس St. Thomas، حيث تم القبض عليهم وقتلهم.[١٦] وأخيرا يروي جريجوري النازيانزي Gregory of Nazianzus في مرثيته عن باسيل القيصاري Basil of Caesarea (٣٢٩-٣٧٩م) كيف أن الأخير أظل بحمايته أرملة أرستقراطية لجأت إلى مذبح الكنيسة بعد أن حاول أحد الحكام المحليين إرغامها على الزواج منه. وهنا يمدح جريجوري القديس الذي لم تهن شجاعته ولم يخضع لترهيب سلطات قيصارية المحلية وتهديده بإقامة علاقة غير شرعية مع الأرملة.[١٧]

والمدقق في هذه الحالات قد يجد ثمة إشكالية، فرغم أن بعضها –وأعنى هنا حالتي هيلارينوس وأرثوذوكس أنطاكية– تمثل شاهدا واضحا على استمرار اللجوء كممارسة عرفية، إلا أن اختلاف رد فعل السلطة المدنية فيهما عن الحالتين الأخريتين –فيليكس الشماس وأرملة قيصارية– اللتان شهدتا تدخلا مباشرا من الأسقف وتوظيفا لدوره كـــ "حامي"، يشي بأن هذه السلطة ميزت خلال الفترة التي سبقت تقنين اللجوء الكنسي بين حق الأسقف

---

١٤ *The Work of St. Optatus of Milevis Against the Donatists*, trans. O. R. Vassall-Phillips, New York, 1917, 31-32.

١٥ Ammianus Marcellinus, *The Later Roman Empire 354-378 A.D.*, trans. W.Hamilton, Penguin Books, London & New York, 1986, 316.

١٦ Theophanes, *Chronicle*, 92.

١٧ Grégoire de Nazianze, *Discours Funèbres en l' honneur de son frère Césaire et de Basile de Césarée*, ed. & trad. F. Boulenger, Paris, 1908, 171-173; "On St. Basil the Great, Bishop of Caesarea", trans. L.P. McCauley, in: *Funeral Orations by Saint Gregory Nazianzen and Saint Ambrose*, Washington, D.C., 1953, 27-100, esp. 73-74.

وجدير بالملاحظة هنا أن هارِل ناقش هذه القصة في سياق تناوله لدور القديس باسيل كـــ "حامي" للضعفاء.

Harrell, Ch. L., *St. Basil the Great as Icon: A Study in Late Antique and Byzantine Historiography, Hagiography and Iconography*, Ph.D, Duke University, 1995, 102-103.

المعترف به في الوساطة أو "التشفع" وبين اللجوء –غير القانوني– إلى المقدسات المسيحية. وهو الأمر الذي فيما يبدو دعا الكنيسة منذ فترة مبكرة إلى محاولة الحصول على اعتراف إمبراطوري بشرعية اللجوء الكنسي.

ويبدو أن دور الأسقف كـــ "حامي" وحقه في التشفع كانا نقطة الانطلاق التي بدأت منها الكنيسة رحلتها لمحاولة الحصول على اعتراف قانوني من السلطة الإمبراطورية باللجوء الكنسي. فأقدم النصوص الكنسية المتعلقة بالأمر، والمتمثل في القانون الثامن لمجمع ساردیكا Sardica عام ٣٤٣م، لم يكن معنيا باللجوء في حد ذاته، وإنما بتنظيم إقدام عدد من الأساقفة، خاصة في شمال إفريقيا، على الترحال إلى البلاط الإمبراطوري لالتماس العفو عن أشخاص، خاصة الفقراء والأرامل والأيتام، بدلا من التشفع لهم لدى الموظفين الإداريين على المستوى الأدنى. ولذلك قرر المجمع أنه "لا ينبغي للأساقفة الذهاب إلى البلاط إلا إذا تم استدعائهم بخطاب من الإمبراطور المقدس. ومع ذلك، لأن –كما يحدث في الغالب– أولئك الذين يعانون من ظلم أو حُكم عليهم بالإعدام أو النفي إلى إحدى الجزر يفرون إلى رحمة الكنيسة، فلابد من منحهم طوق النجاة، ولابد من السعي دون تردد للحصول لهم على العفو".[١٨]

وقد دفع غموض قرار المجمع فيما يتعلق بعبارة "يفرون إلى رحمة الكنيسة" *ad misericordim ecclesiae confugiant* إلى اختلاف الباحثين حول مدلولها. إذ يرى البعض فيها شاهدا على منح مرتكبي الجرائم امتياز اللجوء إلى "مبنى" الكنيسة وأنها أول إشارة معروفة لممارسته، خاصة وأن النسخة اليونانية من القانون (وهو السابع في هذه النسخة) تتحدث عن "الفارين إلى الكنيسة" την έκκλησίαν καταφυγειν έηι.[١٩] بينما

---

[١٨] Hess, H., *The Early Development of Canon Law and the Council of Serdica*, Oxford, 2002, 203-204, 217.

[١٩] Hess, *Early Development of Canon Law*, 204.

ويرى بيتر لاندو Peter Landau أن ما جاء بمجمع ساردیكا إشارة واضحة إلي اللجوء الكنسي، وأنه منذ عصور باكرة كانت ثمة صلة قوية بين تشفع رجل الدين وحصانة المكان المقدس.

Landau, P., "Traditionen des Kirchenasyls", in: K. Barwig &D. R. Bauer (eds.), *Asyl am Heiligen Ort; Sanctuary und Kirchenasyl; Vom Rechtsanspruch zur ethischen Verpflichtung*, Ostfildern 1994, 47-61, esp.52.

أما مارتروي، فرغم تأكيده على ضرورة عدم الخلط بين امتياز اللجوء وحق الأسقف في التشفع، إلا أنه يرى أن قانون ساردیكا يشير بوضوح إلي اللجوء الكنسي.

Martroye, F., "L' asile et la législation impériale du IVe au VIe siècle", *Mémoires de la Société nationale des antiquaires de France*, 8th ser.5 (1918), 160, 168-169.

كذلك؛ رغم أن شارلز هيفلي Charles Hefele استعان في ترجمته لهذا القانون على النصين اليوناني واللاتيني، إلا أنه فيما يبدو لم يلحظ اختلافا بينهما وترجم العبارة "يلجئون إلي الكنيسة".

يرى البعض الأخر أن القانون برمته لا صلة له باللجوء الكنسي وأن الهدف منه لم يتجاوز التأكيد على "فصاحة" *parrhesia*[٢٠] الأسقف وقدرته على التشفع، وأن ما ورد في النسخة اللاتينية –وهي الأكثر دقة في رأيهم– هو إشارة إلى الكنيسة كمؤسسة لا كمبنى، خاصة وأن قرار المجمع بوجه عام لم يتضمن أية إشارة يمكن ملاحظتها بشأن الطبيعة المقدسة لمباني الكنيسة كتلك التي نجدها في القوانين المدنية والكنسية اللاحقة.[٢١] ورغم صعوبة حسم هذه الإشكالية، خاصة وأن ثمة خيط رفيع يفصل ما بين "تشفع" الأسقف ودوره كـــ "حامى" وبين حصانة وقداسة الكنيسة، إلا أن اهتمام المجمع بمرتكبي الجرائم، سواء لجأوا إلى "رحمة الكنيسة" كمؤسسة أم إلى "الكنيسة" كمبنى، فضلا عن اعتبارهم حالة استثنائية يُرخص للأسقف فيها الترحال إلى القصر الإمبراطوري دون دعوة رسمية، قد يشي بأول محاولة من جانب الكنيسة لإضفاء شرعية قانونية على لجوء هذه الفئة.

ويبدو أن تطور موقف السلطة الإمبراطورية من امتياز اللجوء الكنسي اقترن بشكل ما بالاعتراف الرسمي بالمسيحية كديانة رسمية للإمبراطورية في مرسوم ثيودوسيوس الأول الشهير المعروف بـــ *Cuncyos populous* عام ٣٨٠م[٢٢]، خاصة وأن تسعينيات القرن الرابع شهدت صدور أول مراسيم إمبراطورية تشير إلى مسألة اللجوء الكنسي[٢٣]. ففي الثامن عشر من أكتوبر ٣٩٢م أصدر الإمبراطور ثيودوسيوس الأول مرسوما حظر فيه اللجوء الكنسي على المدينين للخزانة العامة *debitores publici*، و"وجوب استخدام القوة لإخراجهم من أماكن اختبائهم على الفور إلا إذا تحمل حماتهم من رجال الدين دفع ديونهم عنهم".[٢٤] وبعد سنوات، أصدر أركاديوس وهونوريوس في ١٧ يونيو ٣٩٧م مرسوما يحظر اللجوء الكنسي

Hefele, Ch. J., *A History of the Councils of the Church from the Original Documents*, vol.II, Edinburgh, 1896, 135-137.

[٢٠] كلمة يونانية تشير إلي البلاغة والبيان في عرض قضايا ومظالم الناس.

[٢١] Rapp, *Holy Bishops*, 254; Wenger, L., "Οροι Άσλιας", *Philologus; Zeitshrift für das klassische Philologie,* 86(1931), 427-454, esp. 435-6; Hallebeek, J., "Church Asylum in Late Antiquity. Concession by the Emperor or Competence of the Church?", in: E.C. Coppens (ed.), *Secundum Ius. Opstellen aangeboden aan prof. mr. P.L. Nève,* Nijmegen, 2004 (Rechtshistorische reeks van het Gerard Noodt Instituut 49) 163-182, esp.165-166.

[٢٢] CTh 16.1.2. [*The Theodosian Code and Novels and the Sirmondian Constitutions*, trans. C. Pharr, Princeton, 1952, 440].

[٢٣] وهي المراسيم التي سُجلت في مجموعة ثيودوسيوس القانونية تحت عنوان "بشأن أولئك الأشخاص اللاجئين إلي الكنائس" *De his qui ad ecclesias confugiunt*.

CTh 9.45.1; 9.45.2; 9.45.3. [Eng. trans. 264-465]

[٢٤] CTh 9.45.1. [Eng. trans. 264-265]

على اليهود المدينين للدولة أو المقدم ضدهم دعاوى قضائية، حتى وإن تظاهروا بالرغبة في التحول إلى المسيحية، "فهؤلاء ينبغي طردهم وعدم قبولهم داخل الكنيسة إلا بعد سداد سائر ديونهم أو ثبوت برائتهم في تلك الدعاوي".[٢٥] ورغم أن هذين القانونين لم يتضمنا اعترافا صريحا بمنح الكنيسة امتياز اللجوء، إلا أن صدورهما خصيصا لإقصاء فئات بعينها، يشي بمحاولة إمبراطورية لتقييد عرف أو إمتياز كان معترفا به أو على الأقل كان موجودا واستفادت منه الفئتان المذكورتان في المرسومين قبل صدورهما.[٢٦] كما أن إقصاء هاتين الفئتين حصرا –كما يذهب بعض الباحثين– يشي من ناحية أخرى بقبول رسمي، حتى وإن كان ضمنى، لحق غيرهما من الفئات الأخرى في اللجوء إلى الكنيسة.[٢٧]

وربما يدعم الرأى الأخير توافر شواهد مصدرية تؤكد وجود هذه الممارسة قبل صدور مرسومي ٣٩٢م و٣٩٧م. إذ يروي زوسيموس Zosimus في سياق أحداث عام ٣٨٦م تمرد بعد الجنود المرتزقة في حامية مدينة تومي Tomi بـــ Scythia، وكيف أنهم لجئوا أمام ضراوة هجوم قائد الحامية إلى "مبنى يوقره المسيحيون، ويُسمى الملاذ asylum".[٢٨] وفي نوفمبر عام ٣٩٥م يسجل زوسيموس أيضا لجوء زوجة روفينوس Rufinus وابنتها –بعد الإطاحة به– إلى إحدى الكنائس خشية التعرض للقتل على يد الخصي يوتروبيوس Eutropius، الذي سمح لهما بالانتقال إلى بيت المقدس وقضاء بقية حياتهما

---

[٢٥] CTh 9.45.2 [Eng. trans. 265]; CJ 1.12.1 [Eng. trans. 344].

[٢٦] يرى هاليبيك بأن مرسوم ثيودوسيوس لعام ٣٩٢ م يشي بأن عادة اللجوء لم تكن قاصرة على المذنبين فقط بل امتدت للمتعسرين عن دفع الضرائب. Hallebeek, "Church Asylum", 166.

[٢٧] يعارض مارتروى القول بأن وضع مرسوم ثيودوسيوس هذا القيد على المدينين للدولة هو اعتراف حكومي بحق الفئات الأخرى من اللاجئين. بينما يرى هيرمان أنه حتى إذا كان مرسوم ثيودوسيوس لم يتضمن أي اعتراف رسمي باللجوء الكنسي، فإنه لا يشهد فقط بظاهرة موجودة، بل أيضا بتسامح الدولة حيالها، باستثناء فئات بعينها. وفي ذات السياق يرى هاليبيك أنه بالرغم من أن صيغة قانون ثيودوسيوس لا تمنح حق اللجوء الكنسي، إلا أنه يمكن فهمها بكونها اعتراف بوجود هذا الحق لفئات أخرى غير المدينين للخزانة، وأن الحظر الواضح للجوء الكنسي على اليهود في المرسوم الثاني يمكن تفسيره بأنه إشارة ضمنية على تمتع أخرين به. Martroye, "L' asile", 173; Herman, "Zum Asylrecht", 205; Hallebeek, "Church Asylum", 167.

[٢٨] Zosimus, *New History*, Trans. R.T. Ridley, Sydney, 2006, 89.

هناك.[٢٩] وثمة رواية لمؤرخ الكنيسة في القرن الخامس سوزومين Sozomen –سيرد ذكرها في سياقها لاحقا– تشي بأن ثمة قانون للجوء الكنسي ظل قائما حتى يوليو ٣٩٨م.[٣٠]

وإذا كان المرسومان السابقان قد صدرا لتقييد ممارسة قائمة، فإن هذا التقييد بلغ مداه في مرسوم ثالث أصدره أركاديوس في ٢٧ يوليو ٣٩٨م، والذي لم يكتف بالتأكيد على استمرار حظر اللجوء الكنسي على المدينين للدولة أو لأشخاص مع إلزام مديري حسابات الكنائس *oeconomoi* بتحمل هذه الديون حال شمل هؤلاء بحماية رجال الدين في كنائسهم، بل وسع من هذا الحظر ليشمل فئات جديدة كالعبيد سواء أكانوا من الذكور أم الإناث وموظفي الإدارة والمالية والحسابات العامة والخاصة وأعضاء مجلس الشيوخ المطلوبين للمثول أمام القضاء، وإلزام الكنيسة ورجالها حال لجوء أحدهم بعدم حمايته وتسليمه إلى القضاء.[٣١] وقد دفع عدد الفئات التي شملها هذا الحظر هالبيبك –الذي نقل عن بعض باحثي القرنين السابع عشر والثامن عشر– إلى القول بأن هذا المرسوم كان بمثابة إعلان عن إبطال وبالتالي نهاية ممارسة اللجوء الكنسي.[٣٢]

وعند مناقشة هذا الرأي تصادفنا إشكالية تناقض الروايات المصدرية المعاصرة حول هذا المرسوم، وإن كانت جميعها تشير إلى وجود صلة قوية بين صدوره ونفوذ الخصي يوتروبيوس في دوائر القصر. فسوزومين يفرد عنوانا كاملا عن يوتروبيوس وزير أركاديوس، وأول خصي يبلغ منزلة القنصل والبطريق، ويصف كيف أنه بدأ بالتحريض على استخدام القوة ضد "ملتمسي اللجوء إلى الكنائس"[٣٣] ثم بإصداره قانون يحظر على "أي شخص"

---

٢٩ Zosimus, *New History*, 102-103.

وفي عام ٣٩٦م وضع القديس أمبروز St. Ambrose (٣٣٩-٣٩٧م) شخصا يُدعى كريسكونيوس Cresconius تحت حمايته في كنيسة ميلان، إلا أنه تم جره خارج الكنيسة بالقوة على يد جنود أريوسيين.
Paulinus, *Vita S. Ambrosii*, *PL* 14, cols. 66-114, esp. col. 110.

٣٠ Sozomen, *History of the Church*, trans. E. Walford, London, 1855, 373.

وهي الرواية التي يذكر فيها أن خصي القصر يوتروبيوس كان المحرض على إصدار مرسوم أركاديوس في يوليو ٣٩٨م، ويصفه بأنه "كان أول المعتدين على قانون اللجوء".

٣١ CTh 9.45.3. [Eng. trans. 265]

٣٢ Hallebeek, "Church Asylum", 171.

٣٣ وعند هذه النقطة يذكر سوزومين على سبيل المثال استخدام يوتروبيوس القوة لإخراج بينتاديس Pentadis زوجة تيماسيوس Timasius، قائد الجيش ذو النفوذ الذي دبر يوتروبيوس مؤامرة ضده ونجح في إثارة الشكوك حول طموحه في السلطة ومن ثم نفيه إلي مصر عام ٣٩٦م حيثما عُثر عليه مقتولا في الصحراء. ويُفهم من رواية سوزمين أن الدافع الأول لاتخاذ يوتروبيوس هذا الموقف من اللجوء الكنسي هو رغبته في تصفية خصومه السياسيين والأشخاص الذين يُخشى من تزايد نفوذهم السياسي.

اللجوء إلى الكنيسة مع ضرورة استخدام القوة لإخراج من لجأ بالفعل حتى وإن كفل له رجال الدين الحماية، فكان بذلك "أول المعتدين على قانون اللجوء".[٣٤] وإذا كانت رواية بهذه الصيغة تشي بأن يوتروبيوس أصدر قانونا ألغى فيه اللجوء الكنسي بشكل كامل –الأمر الذي دفع مارتروي إلى الاعتقاد بأننا بصدد قانونين لا قانون واحد[٣٥]–، فهناك رواية أخرى للمؤرخ الكنسي سقراطيس تناقض هذا الاتجاه وتؤكد على أن ثمة قانون واحد أصدره أركاديوس بتحريض من خصيه يوتروبيوس لإقصاء فئات محددة لا لإلغاء اللجوء الكنسي نهائيا. وفي هذه الرواية يكرر سقراطيس ما رواه سوزومين بشأن الدافع الذي حدا بيوتروبيوس إلى اتخاذ هذا الموقف، وهو رغبته "في إنزال انتقامه بأشخاص بعينهم كانوا قد لجأوا إلى حماية الكنائس، فحرض الإمبراطور على إصدار مرسوم يقصي المدينين للدولة والمنتهكين للقانون من امتياز اللجوء، والقبض على أولئك الذين لجأوا واحتموا بالأماكن المقدسة".[٣٦]

وبمقارنة روايتي سوزومين وسقراطيس بما نملكه من دليل مادي، وأعنى هنا مرسوم أركاديوس نفسه[٣٧]، تبدو لنا رواية الأخير هي الأكثر دقة والأقرب إلى الواقع، خاصة في ظل انسجامها مع الأحداث اللاحقة، فيوتروبيوس الذي سعى إلى محاربة ممارسة اللجوء الكنسي، سرعان ما "ذاق هو نفسه مرارة هذا المرسوم"[٣٨] عندما اضطر هو نفسه وقت سقوطه السياسي في يوليو ٣٩٩م إلى اللجوء للكنيسة، حيث تم استخدام القوة لإخراجه منها.[٣٩] وإذا كان لجوء يوتروبيوس للكنيسة يتنافى تماما مع فكرة إبطال مرسوم يوليو ٣٩٨م لممارسة

---

٣٤ Sozomen, *History of the Church*, 372-373.
Ibid, 373.

٣٥ Martroye, , "L' asile", 193.

٣٦ Socrates Scholasticus, *History of the Church*, London, 1853, 306.

وفي هذا الصدد لا يشير زوسيموس مطلقا إلي علاقة يوتروبيوس بحظر اللجوء الكنسي أو تقييده، بل يقدم رواية يشذ بها عن روايات المصادر الأخرى. ففي سياق حديثه عن سقوط يوتروبيوس يشير إلي لجوئه في لحظاته الأخيرة إلي الكنيسة "التي كان هو نفسه قد منحها قبلا حق اللجوء"، إلا أن القائد القوطي جاينس Gainas أصر على إخراجه منها بالقوة وقتله. ويبدو من المرجح –كما يرى مترجم المصدر– أن ثمة خطأ وقع فيه زوسيموس.

Zosimus, *New History*, 107.

٣٧ وهنا يمكن تكرار ما سبق ذكره في شأن مرسومي ٣٩٢م و٣٩٧م من أن إقصاء هذا المرسوم لفئات بعينها هو اعتراف –ولو ضمني– بحق غيرها من الفئات في الممارسة، خاصة مع عدم تضمنه أية إشارة صريحة على إلغاء الممارسة بشكل تام.

٣٨ Socrates, *History of the Church*, 306.

٣٩ Socrates, *History of the Church*, p.306; Sozomen, *History of the Church*, p.373.

اللجوء بشكل كامل، فثمة رواية مصدرية تتعلق بهذا الحدث تؤكد صراحة استمرار وجود قانون يكفل امتياز اللجوء الكنسي وقت سقوط يوتروبيوس، وفيها ينتقد زوسيموس القائد جايناس لاستخدامه القوة في إخراج يوتروبيوس من الكنيسة، معلقا على ذلك بكونه "مخالفة لقانون اللجوء الكنسي".[٤٠]

وفي هذا السياق تصادفنا أول ردود أفعال للكنيسة تجاه سياسة السلطة الإمبراطورية لتقييد ممارسة اللجوء الكنسي. فقد راح يوحنا الذهبي الفم ينفث عن غضبته تجاه يوتروبيوس، وقتما كان الأخير يقبع خلف المذبح محتميا به، بإلقاء عظتين على الجموع من أعلى منبر الكنيسة، راح يتأمل فيهما كيف أن رئيس خصيان الحجرة الإمبراطورية *praepositus sacri cubicula* ، الذي كان منعما قبلا في حياة ماجنة ويرعى ممارسات تعارض تعاليم الكنيسة، بات الأن فارا إلى الحماية التي لم يكن ليكفلها أحد إلا الكنيسة. كما راح يخاطبه بقوله "إن الكنيسة التي صارعتها تفتح لك الأن ذراعيها في وقت خانك من واليتهم وقادوك إلى السقوط".[٤١] ويبدو أن لهجة البطريرك في عظتيه –كما يشير كل من سوزومين وسقراطيس– أثارت استياءً عاما بين الحاضرين "حيث بدا لهم لا يُظهر شفقة على البائس فحسب، بل يستخدم أيضا تعبيرات شامتة ومهينة له".[٤٢] وإذا كان رد فعل كنيسة القسطنطينية اقتصر على المعارضة اللفظية غير الصريحة لسياسة القصر، فقد اتخذت كنيسة أخرى فيما يبدو موقفا أكثر عملية، إذ يربط الباحثون بين مرسوم يوليو ٣٩٨م وقرار مجمع قرطاج في ٢٧ أبريل ٣٩٩م الخاص بإرسال الأسقفين إبيجونيوس Epigonius وڤينسينتيوس Vincentius على رأس سفارة إلى الإمبراطور أركاديوس لمناشدته "من أجل أولئك الذين

---

٤٠ Zosimus, *New History*, 107.

بعد القبض على يوتروبيوس صدر مرسوم إمبراطوري أعلن تجريده من مرتبة القنصل والبطريق، ثم صودرت أملاكه ونُفي إلي قبرص، وسرعان ما أُعدم في أكتوبر ٣٩٩م.

٤١ Sozomen, *History of the Church*, 373.
Johannes Chrysostomus, "Homilia in Eutropium", *PG* 52, cols.391-396; Idem, "De Capta Eutropio", *PG* 52, cols. 397-414.

ويبدو أن يوحنا ذهبي الفم نجح في حماية يوتروبيوس لبعض الوقت.

٤٢ Sozomen, *History of the Church*, 373.
Sozomen, *History of the Church*, 373; Socrates, *History of the Church*, 306.

أنظر أيضا تحليل ليبشويتز لما جاء بعظتى يوحنا ذهبي الفم، وما استنتجه من أن الألفاظ والتعبيرات المستخدمة فيهما لا تعبر مطلقا عن تعاطف مع يوتروبيوس، وأن حمايته له كانت لامتصاص استياء الرأى العام، فضلا عن أن ما ورد في العظة الثانية يشي بأنه كان سعيدا بما آل إليه مصير يوتروبيوس.
Liebeschuetz, J.H., *Barbarians and Bishops: Army, Church and State in the Age of Arcadius and Chrysostom*, Oxford, 1990, 189-190.

يلجئون إلى الكنيسة، آيا كانت جريمتهم، لعلهم يحصلون على قانون من الإمبراطور بالغ الفخامة يحظر استخدام القوة لإخراجهم منها".[٤٣]

وقد شهد النصف الأول من القرن الخامس تحولا ظاهرا في موقف السلطة الإمبراطورية من ممارسة اللجوء الكنسي. ففي أول إبريل ٤٠٩م أصدر هونوريوس وثيودوسيوس الثاني مرسوما حظر استخدام القوة في إخراج اللاجئين من الكنائس وعَرّض من ينتهك هذا الحظر للاتهام بجريمة الخيانة العظمى *laesio majestatis*.[٤٤] ورغم غموض الصلة بين هذا المرسوم ومناشدة مجمع قرطاج، خاصة في ظل وجود فاصل زمنى مداه عشر سنوات، إلا أن صيغته الجامعة تشي بأنه جاء لمنح امتياز اللجوء الكنسي للجميع دون استثناء ولإزالة كافة الآثار المترتبة على المراسيم السابقة عليه.[٤٥] ومما يدعم هذا الرأي أن كافة قوانين القرن الخامس المتعلقة باللجوء أكدت على كونه حقا عاما أيا كان الجرم المرتكب ووقعت على منتهكيه عقوبات قاسية، وإن وضعت ضوابط تكفل الحفاظ على قداسة أماكن اللجوء ذاتها. فثمة قانون مؤرخ بـــ ٢١ ديسمبر ٤١٩م، أصدره هونوريوس وثيودوسيوس الثاني أيضا، نص على أن حرم الكنيسة يمتد إلى خمسين قدم من أبواب مبناها، وأن القبض على أي شخص يغادر هذا الحيز يعرض مقترفه إلى تهمة تدنيس المقدسات *crimen sacrilegii*.[٤٦]

وفي ٢٣ مارس ٤٣١م أصدر ثيودوسيوس الثاني وفالنتينيان مرسوما منح حق اللجوء في كلمات عامة لـــ "الخائفين" *timentibus* و"أولئك اللاجئين" *qui confugiunt* دون تحديد فئات بعينها، وفرض عقوبة الإعدام على منتهكي حق اللجوء، وزاد من المدى المكانى لهذا الحق بحيث امتد إلى فضاء الكنيسة حتى الأبواب الخارجية، وما يحتويه من حجرات و صالات وأروقة وحدائق وحمامات، وهو الأمر الذي ارتبط–كما نص المرسوم نفسه– برغبة إمبراطورية في الحفاظ على قداسة الكنيسة.[٤٧] كذلك؛ حظر المرسوم على

---

[٤٣] Hefele, *Councils of the Church*, 418; Hess, *Early Development of Canon Law,* 204.

[٤٤] CJ, 2,12,1 [Eng. trans. 344].

[٤٥] يرى بعض الباحثين –مع اعتقادهم أن مرسوم يوليو ٣٩٨م أبطل اللجوء بشكل كامل– أن قانون ٤٠٩م قد أعاد حق اللجوء الكنسي بمداه الكامل. Hallebeek, "Church Asylum", 172.

[٤٦] *Constitutiones Sirmondianae*, 13 [Eng. trans. 483].

[٤٧] جاء في المرسوم "نحن نمنح هذا المدى من الفضاء حتى لا يُسمح لأحد من اللاجئين بالبقاء في الصحن أو عند المذبح المقدس، أو بتناول الطعام والنوم وقضاء الليل هناك. وعلى الأكليروس نفسه أن يحظر ذلك حفاظا على توقير واحترام الكنيسة. وعلى اللاجئين مراعاة ذلك من أجل تقواهم". "يُحظر على اللاجئين إلي بيت الرب والمذبح المقدس، سواء في القسطنطينية أو في أي مكان أخر، النوم أو حمل طعام داخل الهيكل أو عند المذبح،

اللاجئين حمل أي نوع من الأسلحة في أي من هذه الأماكن[٤٨]، وفرض على المخالفين لذلك عقوبة الطرد من الكنيسة بالقوة، وإن نص على عدم جواز توقيع هذه العقوبة إلا بعد استشارة الأسقف ووفق أمر من الإمبراطور أو القضاء.[٤٩]

وبعد نحو عام من صدور هذا المرسوم، أصدر ثيودوسيوس الثاني وفالنتينيان في ٢٨ مارس ٤٣٢م مرسوما ثانيا وضع قيودا على حق فئة بعينها، هي العبيد، في اللجوء الكنسي، حيث حدد فترة لجوء العبد غير المسلح بيوم واحد فقط يستطيع سيده بعده استلامه من الكنيسة بعد تعهده بعدم إيذائه، أما العبد الذي "يهرع على نحو مفاجئ إلى الكنيسة وهو مسلح" فقد نص المرسوم على ضرورة إخراجه بالقوة فورا وتسليمه إلى سيده.[٥٠] ومن الملفت للنظر هنا أن الشق الثاني من هذا المرسوم جاء ليؤكد على ما جاء بمرسوم مارس ٤٣١م فيما يتعلق بوجوب طرد اللاجئ المسلح من الكنيسة بالقوة، وإن زاد باستثناء فئة العبيد من شرط حصول السلطات على ترخيص من الأسقف أو السلطتين الإمبراطورية والقضائية قبل استخدام القوة في إخراجه. ورغم غموض الدافع الذي يكمن وراء تشدد هذا المرسوم تجاه لجوء العبيد المسلحين، إلا أن ثمة حادثة أثارت الرأى العام في القسطنطينية عشية مجمع

وعلى الأكليروس تحديد الأماكن المخصصة لهم من أجل سلامتهم وحمايتهم. ... وإذا لم يطع اللاجئون هذه القواعد، فلابد من إعلاء شأن قداسة المكان على الشفقة، ولابد من طرد اللاجئين من هذه المواضع المقدسة إلي تلك المذكورة أعلاه".

CTh 9.45.4 [Eng. trans. 265]; CJ, 1.12.3 [Eng. trans. 345-346].

[٤٨] "على اللاجئين ألا يحملوا معهم أو يجلبوا إلي الكنائس أية أسلحة، سواء من الحديد أو أي نوع أخر من الأسلحة الدفاعية، المحرمة في أي مكان. ونحن نحرم وجود هذه الأسلحة ليس فقط في المذابح والهياكل المقدسة، بل أيضا في المنازل والحجرات والحدائق والحمامات والصالات والأروقة".

CTh 9.45.4 [Eng. trans. 265]; CJ, 1.12.3 [Eng. trans. 246].

[٤٩] "نحن نحذر مقدما أي شخص يجرؤ على دخول الهياكل بالأسلحة بألا يقدم على ذلك. فإن وُجد أي أشخاص مسلحين في أى مكان بالكنيسة، سواء داخل الهيكل أو حوله أو خارجه، نأمر بأن يوجه إليهم أوامر مشددة من قبل الأكليروس وحده، وتحت سلطة وإشراف الأسقف، بأن يتخلوا عن أسلحتهم على الفور، وأن يمنح إليهم العهود بأن الدين يكفل لهم حماية أفضل من الأسلحة. وإذا لم يستجب هؤلاء، فسيُرسل إليهم جنودنا لسحبهم من الكنائس ليخضعوا لكافة أنواع العقوبات. لكن لا يجوز سحب أي شخص مسلح من الكنائس دون موافقة الأسقف وبأمر من جلالتنا ومن القضاة هنا أو في أى مكان أخر في أي مدينة".

CTh 9.45.4 [Eng. trans. 265]; CJ 1.12.3 [Eng. trans. 347].

[٥٠] يمنح المرسوم للسيد حق جر عبده المسلح بالقوة، "وإذا ما لقي العبد حتفه جراء استخدام القوة ومحاولته المقاومة لا ينبغي أن يجلب ذلك أي نوع من اللوم أو الاتهام لسيده، لأن حالة العبد في هذا الظرف تتبدل من العبودية إلي كونه عدوا".

CTh 9.45.5 [Eng. trans. 266]; CJ, 1,12,4 [Eng. trans. 348].

إفسوس في يونيو ٤٣١م قد تزيل بعضا من هذا الغموض. إذ يروي لنا سقراطيس قصة هروب بعض العبيد البرابرة المملوكين لأحد كبار الدولة في العاصمة إلى كنيسة الحكمة المقدسة بعد نشوب خلاف بينهم وبين سيدهم نتيجة سوء معاملته لهم، وكيف أنهم مكثوا أياما عند المذبح وهم يحملون أسلحتهم بعد فشل كافة الجهود التي بُذلت لإقناعهم بمغادرة الكنيسة أو تسليم أسلحتهم. وتنتهى القصة بانتحارهم بعد أن تسببوا في قتل أحد رجال الدين بالكنيسة وإصابة أخر.[٥١]

ويأتي مرسوم الإمبراطور ليو الأول في ١٣ يوليو ٤٦٦م ليمثل أخر تطور تشريعي للجوء الكنسي في القرن الخامس. ورغم أن هذا المرسوم يبدو من الوهلة الأولى تكرارا لمرسوم مارس ٤٣١م، خاصة فيما يتعلق بحظر استخدام القوة في طرد اللاجئين من "الأماكن والحدود المقدسة التي رسمتها القوانين السابقة"، وتوقيع اتهام الخيانة العظمى وبالتالي عقوبة الإعدام على منتهكي هذا الحظر، وفي منحه حق اللجوء لكافة الأشخاص "أيا كان ظرف لجوئهم"، إلا أنه نص صراحة على قصر هذا الحق على كنائس "المعتقد الأرثوذوكسي".[٥٢] كذلك؛ يبدو أن المرسوم اتجه إلى تخفيف القيود التي فرضها مرسوم مارس ٤٣٢م على لجوء العبيد، إذ لم يحدد فترة معينة للجوء العبد وجعل معاقبته –في حالة ارتكابه خطأ ما في حق سيده– وفق المعايير الكنسية وبواسطة سلطاتها، كما شدد على عدم تسليم العبد اللاجئ إلى سيده إلا بعد تعهد الأخير كتابيا بعدم إلحاق أي ضرر به. والاستثناء الوحيد الذي وضعه المرسوم في هذا الشأن هو سرقة العبد لسيده، حيث أوجب على رجال الكنيسة –فور تأكدهم من اقترافه السرقة– تسليمه وما سرقه إلى سيده.[٥٣] وأخيرا؛ أكد المرسوم على حق المدينين في اللجوء الكنسي شريطة ألا يعفيهم ذلك من أداء ما عليهم من ديون ودون تحمل الكنيسة أية مسئولية قانونية في هذا الصدد.[٥٤]

---

٥١ Socrates, *History of the Church*, 372-373.

وثمة رواية أخرى لماركيللينوس كوميس تشي بأنهم قتلوا أنفسهم بالخطأ عندما كانوا يخططون لحرق مذبح الكنيسة. *The Chronicle of Marcellinus Comes*, trans. B. Croke, Sydney, 1995, 15.

وربما ارتبطت حالات الحظر التى وردت في القوانين السابقة –كتلك الخاصة باليهود– بحوادث مماثلة لم يرد لها ذكر في المصادر المعاصرة.

٥٢ CJ, 1.12.6. [Eng. trans. 350].

٥٣ CJ, 1.12.6 [Eng. trans. 353].

٥٤ نص القانون على ضرورة استئناف إجراءات التقاضي مع الشخص المدين داخل الكنيسة، فإن رفض ذلك وجب على القاضي "تسليم أو بيع أملاك أو أراضي المدين إلي دائنيه. وفي حالة امتلاكه أملاكا منقولة واختبأ بها داخل حدود الكنيسة، فلابد من مصادرة هذه الأملاك فور اكتشافها لصالح ديونه تجاه الدولة أو الأفراد".
CJ, 1.12.6. (Eng. trans. 351).

وأخر التعديلات التشريعية التي شهدها حق اللجوء الكنسي في العصر البيزنطي الباكر تكمن في ثلاثة قوانين تضمنتها "متجددات" جستنيان، يمثل أولها (وهو القانون الخامس من المتجددات) تطورا ملحوظا في موقف القانون البيزنطي الباكر من حق العبيد في اللجوء، وإن كان المقصود هنا لجوئهم إلى الأديرة لا الكنائس. حيث أشار القانون إلى ظاهرة لجوء بعض العبيد إلى الأديرة وانخراطهم في حياة الرهبانية، ونص على تحررهم بمجرد دخولهم الدير "لأنهم في هذه الحالة يصيروا مكرسين لسيد البشر أجمعين"، وإن كرر ما ورد في مرسوم يوليو ٤٦٦م بشأن استثناء العبد الذي يثبت إرتكابه السرقة وإعادته إلى سيده.[٥٥] أما القانونان الأخران فقد استثنيا فئات بعينها من حق اللجوء، ففي القانون السابع عشر الصادر في أول مايو ٥٣٥م تم إقصاء القتلة والزناة ومغتصبي العذارى.[٥٦] وفي القانون السابع والثلاثين –وهو قانون خاص بكنيسة قرطاج صدر في أول أغسطس من ذات السنة – أُضيف إلى هذه الفئات الكفار والهراطقة واليهود[٥٧] وأي شخص يرتكب عنفا ضد مسيحي.[٥٨]

وبقراءة التطور التشريعي الذي شهده حق اللجوء الكنسي منذ مرسوم مارس ٤٣١م حتى متجددات جستنيان يمكن القول بأنه رغم اتجاه هذه القوانين إلى الاعتراف بهذا الحق وتقنينه وتشديد العقوبة على منتهكيه، إلا أنها اتسمت في الوقت ذاته بالحرص على وضع ضوابط تحول دون إساءة استخدامه أو استغلاله للإفلات من العقاب، الأمر الذي يمكن ملاحظته بوضوح في موقفها من مقترفي الجرائم الجنائية، وهو موقف لم يأت دفعة واحدة بل اتسم بالتدرج ربما وفقا لما تقتضيه الحاجة والضرورة. فمراسيم أواخر القرن الرابع حظرت حق اللجوء على المدينين للدولة أو لأشخاص والموظفين المنحرفين واليهود المدينين أو

---

[٥٥] *The Civil Law*, vol. 16: *The New Constitutions of Justinian*, trans. S.P. Scott, Cincinnati,1932, 25.

يرى روتمان أن منح حق لجوء العبيد إلي الأديرة كان لتشجيع العبيد المسيحيين وغيرهم على الانخراط في الرهبانية. Rotman, Y., *Byzantine Slavery and the Mediterranean World*, trans.J.M. Todd, London, 2009, 146.

[٥٦] *New Constitutions*, 90.

ورد في تبرير هذا الحظر أنه "ليس من اللائق إظهار تساهل أو تسامح مع جرائم من هذا النوع، ولأن القانون لم يمنح امتياز اللجوء إلي الكنائس للمجرمين وإنما لأشخاص تعرضوا لضيم، فمن غير الممكن أن يتمتع بحماية الأماكن المقدسة كل من الذين ارتكبوا الجرائم والذين عانوا منها في آن واحد".

[٥٧] يبدو أن إقصاء هذه الفئات عن حق اللجوء الكنسي يمثل تطورا للقوانين السابقة التي قيدت من حق اليهود والهراطقة في الممارسة، وأعنى هنا مرسوم يونيو ٣٩٧م الذي حظر اللجوء على اليهود المدينين للدولة أو المقدم ضدهم دعاوى قضائية، ومرسوم ليو الأول في يوليو ٤٦٦م الذي قصر حق اللجوء على كنائس المعتقد الأرثوذوكسي.

[٥٨] *New Constitutions*, 187.

المطلوبين للمثول أمام القضاء. وجاءت مراسيم القرن الخامس لتضيف إلى هذا الحظر اللاجئين المسلحين والعبيد المقترفين للسرقة في حق سادتهم. وأخيرا أضافت متجددات جستنيان القتلة والزناة ومغتصبي العذارى.

ومع وجاهة الافتراض بأن كل فئة من هذه الفئات ظلت تحظى بحق اللجوء الكنسي حتى صدور حظر بشأنها، وأن ثمة فئات أخرى –لم يشملها هذا الحظر– استمرت تحظى به، إلا أن التمتع بحق اللجوء الكنسي لم يكن يعني بأية حال إعفاء صاحبه من العقوبة القانونية المستحقة على ما اقترفه من جرم. ويبدو أن فلسفة هذا الحق–على الأقل منذ منتصف القرن الخامس– لم تتجاوز إضفاء نوع من الحماية المقدسة التي تكفل للاجئ المتهم محاكمة عادلة. فمرسوم يوليو ٤٦٦م سمح بإنتقال القضاة إلى الكنائس للفصل في الدعاوى المرفوعة ضد اللاجئين، وأتاح للأخيرين الحق في الدفاع عن أنفسهم مباشرة أو بتعيين محام أو وكيل procurator.[٥٩] كما ألزم الكنيسة بالتحري عن لاجئيها وأسباب لجوئهم وإبلاغ القضاة المضطلعين بقضاياهم ضمانا لتنفيذ "متطلبات العدالة".[٦٠] وفي متجددات جستنيان (القانون ١٦١)؛ إذا كان لجوء حكام الأقاليم إلى الكنائس أو الأديرة لاتهامهم بالتعسف وابتزاز مواطنيها يكفل لهم نوعا من الحماية، إلا أنه لم يكن يعفيهم من مصادرة أملاكهم ورد الحقوق إلى أصحابها.[٦١]

وإذا كانت ثمة إشكالية تكمن في كون النصوص القانونية لا تعكس إلا قالبا نظريا يصعب التثبت من مدى تطبيقه في الواقع العملى بسبب غياب الشواهد المصدرية الخاصة بحالات لجوء العبيد واليهود والمدينين لخزانة الدولة أو لأفراد والمتورطين في الجرائم الجنائية أو الأخلاقية، إلا أن ثمة شواهد تتعلق بفئات أخرى قد تساعدنا –ولو جزئيا– في مقاربة هذه الإشكالية. ولنبدأ بالحالة الوحيدة المتاحة –على حد علمي– للجوء أحد المتهمين بجريمة أخلاقية[٦٢]، وهي تلك التي يسجلها لنا بروكوبيوس في مؤلفه "التاريخ السري" عن

---

٥٩ CJ, 1.12.6 [Eng. trans. 350].

٦٠ CJ, 1.12.6 [Eng. trans. 351].

٦١ *New Constitutions*, 193.

٦٢ هناك حالة أخرى للجوء الكنسي بسبب الزنا يرويها بروكوبيوس، وهي تلك الخاصة بلجوء ثيودوسيوس –ابن بليزاريوس وأنطونينا بالتبني– إلي كنيسة يوحنا الرسول John the Apostle بإفسوس خوفا من انتقام ثيودوسيوس –ابن انطونينا– بسبب ارتكابه الزنا معها. ومن الملاحظ هنا أن اللاجئ لم يلجأ إلي الكنيسة لاتهامه بجريمة الزنا أو خوفا من العقوبة القانونية وإنما هربا من انتقام من ارتكب في حقه هذه الخطيئة، كما أن لجوئه إلي هذه الكنيسة –التي وصفها بروكوبيوس بأنها أقدس مقام في إفسوس وواحدة من الكنائس التي تحتل في

باسانيوس Basanius الأرستقراطي المنتمي لحزب الخضر الذي أثار غضب الإمبراطورة ثيودورا بعد أن أبدى بعض الملاحظات الإزدرائية تجاه سياساتها، مما دفع الأخيرة إلى إصدار أمر بالقبض عليه ليس بتهمة القذف وإنما لممارسة اللواط، وبعد لجوئه إلى كنيسة ميخائيل الملاك Michael the archangel، أمرت والي المدينة بإخراجه من الكنيسة بالقوة وقطع عضوه الذكري ومصادرة أملاكه رغم تعاطف أهل القسطنطينية معه وهتافهم طلبا للصفح عنه.[٦٣] ورغم عدم إشارة بروكوبيوس إلى تاريخ حدوث هذه القصة، ومن ثم صعوبة تحديد موقعها الزمني من قانون جستنيان الذي حظر اللجوء الكنسي على القتلة والزناة ومغتصبي العذاري، إلا أن عدم تضمين فئة "اللواطيين" في هذا الحظر قد يشي بأنها ظلت تتمتع بحق اللجوء سواء قبل أم بعد صدوره. وهو أمر قد يدعمه تعليق بروكوبيوس على هذه الحادثة بقوله "عندما تهتاج الطبيعة الأنثوية لا يكبحها شئ في هذا العالم، لا حرمة اللجوء التي توفرها الكنيسة ولا القانون الذي يكفله".[٦٤] وهو تعليق إذا كان يؤكد استمرار تمتع هذه الفئة بحق اللجوء الكنسي –على الأقل من الناحية النظرية– فإنه يشير من ناحية أخرى إلى عدم احترام السلطة الإمبراطورية وقتذاك لهذا الحق في الواقع العملي.[٦٥]

النفوس موقع إجلال خاص– لم يحل دون انتهاك أسقف الكنيسة ذاته، ويُدعى أندرياس Andreas، لحق اللجوء بتسليمه اللاجئ إلي مطارده نظير رشوة مالية تلقاها من الأخير.

Procopius, *The Secret History*, Trans. A. Kaldellis, Cambridge, 2010, 14; trans. R. Atwater, republished by Forgotten Books (www.forgottenbooks.org), 2010, 19.

وانظر الترجمة العربية: بروكوبيوس، التاريخ السري، ترجمة على زيتون، دمشق، ٢٠٠٣م، ص٥٦.

٦٣ Procopius, *The Secret History*, trans. Kaldellis, 74-75; Trans. Atwater, 67-68.

الترجمة العربية، ص١٢٤–١٢٥.

٦٤ Procopius, *The Secret History*, trans. Kaldellis, 75; Trans. Atwater, 68.

الترجمة العربية، ص١٢٥.

٦٥ ثمة حادثة أخرى يرويها بروكوبيوس تؤكد وجود ذات الفجوة بين النظرية القانونية والتطبيق العملي، خاصة وأنها تتعلق بفئة بعيدة تماما عن الجرائم بشقيها المدني والجنائي، ومن ثم لم يرد بشأنها أي حظر في قوانين اللجوء الكنسي. إذ يحدثنا بروكوبيوس عن لجوء أرملتين شابتين من الطبقة الأرستقراطية إلي كنيسة الحكمة المقدسة هربا من محاولة الإمبراطورة ثيودورا إجبارهما على الزواج من رجلين ينتميان إلي الطبقة الدنيا، ورغم أن المرأتين تشبثتا بجرن المعمودية المقدسة إلا أن الإمبراطورة "ابتلتهما بشتى صنوف المعاناة ومارست عليهما كافة أنواع الحرمان حتى أضحتا في أشد التلهف للخلاص مما هما فيه من شقاء وتعاسة داخل سجنهما، وأذعنتا لقبول الشر الأقل مرارة ووافقتا على الزواج المقترح"، ورغم أن بروكوبيوس لم يشر هنا إلي استخدام القوة في إخراج المرأتين، إلا أن ما تعرضتا إليه من حصار وحرمان دفعه إلي التعليق بالقول: "لم يعد للجوء الكنسي حرمة أو حصانة ضد الانتهاك والتدنيس". Procopius, *The Secret History*, trans. Kaldellis, 76-77; Trans. Atwater, 69-70؛ الترجمة العربية، ص١٢٦–١٢٧.

كذلك؛ رغم أن المصادر توفر شواهد عديدة عن استمرار تمتع "الهراطقة" بحق اللجوء الكنسي قبل صدور حظر بشأنهم في قانون جستنيان المؤرخ بأغسطس ٥٣٥م[٦٦]، إلا أن هذه الشواهد لا تعكس سياسة ثابتة أو احترام دائم من قبل السلطة الإمبراطورية تجاه قانون اللجوء الكنسي، وإنما تشي بأن الأمر ارتبط دوما بإرادة الإمبراطور وربما أيضا بتقديره لظرف اللجوء. ففي الوقت الذي نصادف في المصادر إشارات عن تسامح ثيودوسيوس الثاني عام ٤٤٣م مع كيروس Kyros والي المدينة الذي لجأ إلى الكنيسة بعد اتهامه بـــ "الوثنية" وعزله من وظيفته ومصادرة أملاكه،[٦٧] وعن منح بليزاريوس الأمان للواندال الذين لجأوا إلى كنائس قرطاج وقت سقوطها في قبضته عام ٥٣٤م[٦٨]، نصادف على الجانب الأخر إشارات عن إصدار فالنز عام ٣٧١م أمر لواليه على الرها بقتل جمع من الأرثوذوكس كان قد لجأ إلى ضريح القديس توماس St. Thomas هربا من الاضطهاد[٦٩]، وعن رفض أركاديوس، في عام ٣٩٩م، الصفح عن سبعة آلاف من القوط كانوا قد لجأوا إلى الكنيسة المكرسة لمذهبهم في القسطنطينية، وإرساله جنوده لإضرام النار في هذه الكنيسة وإحراقهم بداخلها.[٧٠]

والملفت للنظر؛ أن ذات التباين ميز أحيانا ردة فعل الكنيسة والعامة تجاه لجوء "الهراطقة" إلى الكنائس. ويبدو أن الأمر ارتبط هنا بهوية هؤلاء الهراطقة. ففي الوقت الذي يشير زوسيموس إلى أن حرق البرابرة اللاجئين داخل الكنيسة أزعج الكثيرين من سكان

---

[٦٦] قد يكون من المهم في هذا الصدد تذكر ما أُشير إليه قبلا من انتقاد ثيوفانيس لقرار الإمبراطور أناستاسيوس الأول Anastasios I عام ٥١٠م بحرمان كنيسة الحكمة المقدسة بالقسطنطينية من حق اللجوء الكنسي و"استخدام القوة لإخراج كافة لاجئيها، في وقت منح هذا الحق لكنائس الهراطقة".

Theophanes, *Chronicle*, 233.

[٦٧] *The Chronicle of John Malalas*, trans. E. Jeffreys, M. Jeffreys & R. Scott, Melbourne, 1986, 197; Theophanes, *Chronicle*,151.

[٦٨] Theophanes, *Chronicle*, 291.

حدث سقوط قرطاج في قبضة بليزاريوس قبل نحو عام فقط من صدور قانون جستنيان بحظر لجوء الهراطقة، ورغم أن هذا القانون يخص كنيسة قرطاج تحديدا، إلا أن ثمة صعوبة في تحديد الصلة بين هذه الحادثة وصدور الحظر.

[٦٩] Theophanes, *Chronicle*, 92.

[٧٠] حدث ذلك بعد تحرك عامة القسطنطينية ضد النفوذ الجرماني المتزايد في العاصمة، خاصة بعد أن صار قائدهم جايناس Gainas "سيدا لحكومة الشرق"، الأمر الذي دفعهم إلي مهاجمة البرابرة بما وصلت إليه أيديهم من السلاح، ولم ينج من هذا الهجوم إلا ذلك العدد الذي لجأ إلي الكنيسة.

Sozomen, *History of the Church*, 368; Socrates, *History of the Church*, 309; Zosimus, *New History*, 108-109; Marcellinus Comes, *Chronicle*, 7-8.

العاصمة[٧١]، يذكر سقراطيس بأن من بين الأسباب التي أثارت كراهية عامة القسطنطينية تجاه البطريرك نسطوريوس –عشية مجمع إفسوس ٤٣١م– دعمه للجوء فرقة البلاجيين Pelagians وزعيمها كليستين Celestine إلى كنيسة العاصمة.[٧٢]

كذلك؛ لدينا من الشواهد ما يشي بأن مجرد مناصرة فئة لاتجاه ديني بعينه، وهو ما يُعد في نظر الأخرى "هرطقة"، كان مسوغا قويا في نظر أتباعها – من العامة أم من رجال الدين أنفسهم– لاستخدام العنف وإراقة الدماء ضد خصومهم في أكثر مواضع الكنيسة قداسة[٧٣]، حتى وإن كان هذا الخصم هو شخص البطريرك ذاته. والمثال الأبرز على ذلك ما حدث في الإسكندرية منتصف القرن الخامس الميلادي وقت إحتدام الخلاف بين أنصار بروتيريوس Proterius –مرشح الخلقدونيين لخلافة ديسقوروس على أسقفية الإسكندرية– وتيموثي Timothy مرشح السكندريين. فعندما رجحت كفة الأول –بدعم من السلطة الإمبراطورية– لجأ الأخير إلى الأسقفية، غير أن رجال الدين من حزب بروتيريوس "لم يراعوا كونه أسقفا أو سنه أو تنسكه أو حتى حرمة المكان الذي لجأ إليه، بل قاموا بقوة السلاح بانتزاعه من جرن المعمودية وجره خارج الكنيسة"[٧٤]. ويبدو أن انتهاك بروتيريوس نفسه المتكرر لحق اللجوء إلى الكنيسة[٧٥] سوغ للسكندريين فيما بعد الهجوم عليها وقتله رغم

---

٧١ Zosimus, *New History*, 109.

٧٢ Socrates, *History of the Church*, 372

بل أن نسطوريوس نفسه في الوقت الذي منح البلاجيين حق اللجوء شن عند اعتلائه كرسي البطريركية حربا شعواء ضد "الهراطقة"، بموافقة واستحسان من الإمبراطور، فأرسل اتباعه لتدمير كنيسة الأريوسيين بالعاصمة، فأحرقوها عن أخرها حتى سُويت بالأرض. Socrates, *History of the Church*, 367-368.

٧٣ هناك حالات كثيرة للعنف الديني خلال القرن الخامس الميلادي، منها على سبيل المثال لا الحصر هجوم جنود الإمبراطور أركاديوس ٤٠٣م على كنيسة القسطنطينية وقتلهم الرهبان المعتصمين فيها تعبيرا عن رفضهم لعودة يوحنا ذهبي الفم إلي كرسيها. ؛ ومهاجمة بعض العامة ورجال الدين لباسيانوس Bassianos أسقف Evagae وهو يحتفل بقداس عيد الفصح. Zosimus, *New History*, 403. وأنظر الدراسة المتخصصة عن هذا الموضوع،

Gregory, T.E., *Vox Populi: Popular Opinion and Violence in the Religious Controversies of the Fifth Century A.D.*, Ohio State University Press, 1979, 50, 56,85,146,182-183.

٧٤ *The Syriac Chronicle known as that of Zachariah of Mitylene*, trans. F.J. Hamilton & E.W. Brooks, London, 1899, 68.

٧٥ يشير زكريا الميتيلني بنقمة إلي بروتيريوس بوصفه الأسقف "الذي سلح الرومان ضد شعبه، وخضب أيديهم بدماء المؤمنين الذين قُتلوا لأنهم عمدوا إلي تقوية أنفسهم وشن الحرب. ومات كثيرون ممن كانوا قد هربوا ولجأوا إلي المذبح وجرن المعمودية". Zachariah of Mitylene, *Chronicle*, 48.

اعتصامه بجرن المعمودية يوم عيد الفصح، ثم جر جثمانه إلى خارج الكنيسة والتمثيل به عبر شوارع المدينة.[٧٦]

وإذا كانت الحالات السابقة تعكس تباينا في المواقف الرسمية والشعبية من ممارسة حق اللجوء الكنسي[٧٧]، وتناقضا بين النظرية القانونية والتطبيق العملي، فإن هذا التباين وذلك التناقض يصيران أكثر وضوحا في حالات اللجوء الكنسي المقترنة بأسباب ودواعي سياسية، وهي الحالات الأكثر ظهورا في مصادر العصر الباكر التاريخية. وهنا علينا ملاحظة أنه بالرغم من عدم ورود أية إشارة في القوانين الإمبراطورية عن منح حق اللجوء في القضايا السياسية –ربما لأنها قضايا مرتبطة بإرادة الإمبراطور المقدسة ذاتها، أو لبديهية كون هذه القوانين صدرت عن تلك الإرادة ومن ثم تحاشت كلية الإشارة الصريحة عن مثل هذا الحق خشية إساءة استغلاله– إلا أن عدم حظره في أي من هذه القوانين قد يشي بأن ثمة اعتراف ضمني به، خاصة وأن المطالع للمصادر التاريخية المعاصرة يلاحظ من الوهلة الأولى أن استغلال هذا الحق من قبل الخصوم السياسيين كان أمرا شائعا –بل ربما أشبه بالظاهرة– خلال العصر البيزنطي الباكر.

---

[٧٦] *The Ecclesiastical History of Evagrius Scholasticus*, trans. M. Whitby, Liverpool, 2000, 85; Zachariah of Mitylene, *Chronicle*, 66.

وقد أورد إفاجريوس نص رسالة أرسلها تيموثي –الذي أُعيد من منفاه بفلسطين إلي كنيسة الإسكندرية– إلي الإمبراطور ليو الأول ووصف فيها هذا العمل بالبربرية، وأن من اقترفه لا "يعرفون حقا قداسة للمكان". Evagrius, *Ecclesiastical History*, 88.

أما ثيوفانيس –الخلقيدوني– فيتهم تيموثي نفسه بالتحريض على قتل بروتيريوس، إذ يقول "لم يراع حفيد المسيخ الدجال حرمة اليوم المقدس أو المكان الموقر، وأرسل رجاله لقتل الأسقف البرئ وستة من رفاقه، وجروا جثته ليطوفوا بها عبر سائر المدينة". Theophanes, *Chronicle*, 170.

ومن الجدير بالذكر؛ أن قتل بروتيريوس كان مقدمة لمواجهة بين السكندريين من جهة والجنود والموظفين البيزنطيين من جهة أخرى، الأمر الذي دفع الأخيرين إلي الهروب والاحتماء بمعبد سرابيس القديم Serapeum (الذي دُمر في عهد ثيودوسيوس الأول عام ٣٩١م ثم تحول إلي كنيسة عُرفت باسم الإمبراطور أركاديوس)، فحاصرته الجموع وأضرموا فيه النار حتى احترق بمن داخله.

Sozomen, *History of the Church*, 323-333.

[٧٧] كذلك؛ تتناقض هذه الشواهد مع ما ذهب إليه ثورمان من أن ملاحقة اللاجئ داخل الكنيسة وانتهاك قدسيتها يعرض مقترفيه إلي "تدنيس أنفسهم، ويلصق بهم خزيا شعبيا". ويبدو أن ردة الفعل الشعبي اختلفت حسب شخصية اللاجئ وظرف لجوئه، فإذا كان استخدام العنف ضد اللاجئين من الهراطقة لم يحرك أية ردة فعل من قبل معارضيهم في العقيدة، لم يكن حدوث ذلك في حالات لجوء الأشخاص المكروهين من العامة ، حتى وإن كانوا من الأباطرة –كالإمبراطور موريس مثلا كما سنرى لاحقا–، أو كبار رجال الدولة ممن تورطوا في خصومة أو مؤامرات ضد السلطة الإمبراطورية يثير أي ردود أفعال لدى العامة.

Thurman, "Law of Justinian", 596.

كذلك؛ تكشف لنا الشواهد المصدرية المتاحة عن حالات اللجوء الكنسي السياسية أن أسلوب تعامل السلطة الإمبراطورية معها لم يكن ثابتا أو واحدا، بل اختلف باختلاف شخصيات الأباطرة[٧٨] و الظرف السياسي لكل حالة، ويبدو أن الأمر خضع دوما لتقديرها مدى خطورة الوضع، ففي كثير من الأحيان–خاصة إذا كان الجرم فادحا– لم يقف حق اللجوء الكنسي حائلا بين هذه السلطة وحرصها على تصفية خصومها السياسيين –أيا كان الأسلوب– وعدم إفلاتهم من العقاب.

ولنبدأ بالحالات التي ربما لم تجد فيها السلطة الإمبراطورية من الخطورة ما يدفعها إلى انتهاك حق اللجوء الكنسي. وهى حالات ارتبطت في الغالب بسخط هذه السلطة على بعض رجالها ممن علا نفوذهم وازدادت شعبيتهم أو ممن انتقدوا بعض تصرفاتها. ففي عام ٤٤٣م سعى ثيودوسيوس الثاني إلى التخلص من رجاله ذوى النفوذ والشعبية، وكان من بينهم كيروس Kyros والى المدينة الذي أُتهم بالوثنية وعُزل من منصبه وصُودرت أملاكه، إلا أن لجوء الأخير إلى الكنيسة دفع الإمبراطور إلى البحث عن أسلوب أخر للتخلص منه، فعينه أسقفا على فريجيا Phrygia للتخلص منه على أيدي أهلها الذين سبق أن قتلوا أربعة أساقفة قبله.[٧٩] وفي عام ٤٩٠م لجأ الوالي البرايتوري The praetorian Perfect أركاديوس إلى الكنيسة العظمى بالقسطنطينية هربا من مؤامرة دبرها الإمبراطور زينون لقتله، الأمر الذي "أنقذه من الموت، فلم يعد في مقدور الإمبراطور حياله إلا مصادرة أملاكه".[٨٠] وثمة حالة ثالثة مؤرخة بعام ٥٦٠م أنقذ فيها حق اللجوء الإيكس برايفكت ex-perfect يوجينيوس Eugenios من غضب الإمبراطور جستنيان –بعد ثبوت زيف اتهامه لبعض كبار رجال

---

[٧٨] يفسر ثورمان إختلاف أسلوب تعاطى من أسماهم "كبار الشخصيات" مع حالات اللجوء الكنسي إلي تباين طبيعة وشخصية كل منهم، ويرى أنه في الوقت الذي تأنى البعض –أمام ما قد يتسبب فيه انتهاك قدسية دور العبادة وإخراج اللاجئ بالقوة من تشويه لصورته العامة– في دراسة أبعاد هذا الأمر من ذلك المنظور، ومن ثم قرر في النهاية احترام حق اللجوء، لم تحل قداسة المكان أو تشفع الكهنة –أمام الشخصيات ذات الطبيعة القاسية– دون مقاساة اللاجئ الموت داخل المكان المقدس. Thurman, "Law of Justinian", 596.

[٧٩] Malalas, *Chronicle*, 197-8.
ويشير مالالاس إلي أن أهل فريجيا فطنوا إلي خطة الإمبراطور فتلقوا كيروس بترحاب بالغ.

[٨٠] Malalas, *Chronicle*, p.219; *Chronicon Paschale*, 98; Theophanes, *Chronicle*, 206.
تشير المصادر إلي أن القصة بدأت بنبوءة أحد العرافين بأن ثمة ex-silentiarius سيخلف زينون في ملكه، الأمر الذي دفع الأخير إلي قتل البطريق بلاجيوس Pelagius الذي يشغل هذه الوظيفة، وهو ما أثار أركاديوس فأظهر استيائه من هذه الفعلة، وعندما بلغ زينون الأمر قرر قتله بمجرد دخوله القصر، إلا أن خبر المؤامرة بلغ أركاديوس فلجأ إلي الكنيسة.

الدولة بتأمرهم وسعيهم لتنصيب ثيودور ابن بطرس الماجستير إمبراطورا- وإن جُرد من أملاكه.[٨١]

إلا أن ثمة صنف أخر من حالات اللجوء السياسية تعاملت معه السلطة الإمبراطورية بحزم شديد تطور أحيانا إلى انتهاك حق اللجوء واقتحام الكنائس لإخراج خصومهما السياسيين منها بالقوة، وهى حالات يبدو أنه لم يكن ثمة مجال للتسامح فيها خاصة وأنها غالبا ما اقترنت بأحداث شغب الأحزاب الرياضية أو بمؤامرات للإطاحة بشخص الإمبراطور ذاته. فالمطالع لمصادر العصر يلاحظ أن كافة حالات اللجوء التي أعقبت أحداث شغب تسبب فيها حزبا الخضر والزرق -سواء في عصر أناستاسيوس أم جستنيان- تم التعامل معها بقسوة بلغت حد القتل عند أقدس أجزاء الكنيسة. الأمر الذي يمكن أن نستشفه من حادثة لجوء بعض أعضاء حزب الخضر إلى كنيسة القديس يوحنا بأطراف أنطاكية عام ٥٠٧م -بعد أن أمر أناستاسيوس بقمع تمردهم وهجومهم على الحي اليهودي بدافنى وقتلهم الكثيرين-، وهي الحادثة التي انتهت باقتحام حامية المدينة للكنيسة وأطاحتها برأس أحد مثيري الشغب أمام المذبح ثم جر جسده خارجها.[٨٢] كذلك؛ تسجل لنا المصادر المعاصرة نحو ثلاث حالات للجوء متأمرين ضد العرش الإمبراطوري، ترجع إثنتان منهم إلى عصر

---

[٨١] Theophanes, *Chronicle*, 345.

ثمة حادثة لجوء من هذا النوع تشذ عن هذا السلوك الإمبراطوري، استخدم فيها جستنيان القوة لإخراج بابا روما من قدس كنيسة سرجيوس الشهيد Sergius the martyer بدير هورميسداس Hormisdas عام ٥٥١م -وفيها بلغ عنف السلطات البيزنطية حد سقوط أعمدة المذبح نتيجة تشبث البابا بها-. وكان سبب لجوء البابا إليها هو إثارته لغضب الإمبراطور أثناء زيارته له في القسطنطينية بسبب مماطلته في إعادة الوحدة الكنسية. وقد انتهى الأمر ببندم الإمبراطور واعتذاره للبابا في قصره.

[٨٢] Theophanes, *Chronicle*, 327.
Malalas, *Chronicle*, 222-223.

وهو ما علق عليه مالالاس بقوله: "الأمر الذي لطخ القدس المقدس بالدماء".

كذلك؛ تعاملت السلطات البيزنطية بذات الحسم مع شغب الأحزاب السياسية في عصر جستنيان، ففي نوفمبر ٥٦١م الممتلكات والسلب والنهب أمر جستنيان باعتقال مثيري الشغب من الطرفين، فلجأ الزرق إلي كنيسة العذراء ببلاخيرناي بينما لجأ الخضر إلي كنيسة القديسة يوفيميا Euphemia بخلقدونية، وتم استخدام القوة في إخراجهم من الكنيستين.

Malalas, *Chronicle*, 299; Theophanes, *Chronicle*, 347.

تذكر الحولية الفصحية أن جستنيان -بعد ثورة النصر في يناير ٥٣٢م- انتقم من قادتها بالإعدام والنفي ومصادرة الأملاك، في حين "لجأ البعض الأخر إلي الهرب سواء إلي الأديرة أو إلي بيوت الصلوات"، إلا أنها لا تشير إلي موقف السلطات البيزنطية من هذا اللجوء. *Chronico Paschale*, 126.

الإمبراطور زينون–ثورتى باسيليكوس عام ٤٧٦م[٨٣] ومارقيان عام ٤٧٩م[٨٤]–، بينما تعود الأخيرة إلى عصر جستنيان عام ٥٦٣م.[٨٥] وفي كافة هذه الحالات أصرت السلطة الإمبراطورية على ألا يقف حق اللجوء حائلا دون إخراج المتأمرين من الكنيسة –حتى وإن اُستخدمت القوة– تمهيدا لتصفيتهم بأساليب مختلفة.[٨٦]

وبأية حال؛ إذا كانت الحالات السابقة تعكس اختلافا في أسلوب تعامل السلطة الإمبراطورية مع حق اللجوء الكنسي، فإنها من ناحية أخرى تعكس ذات التباين الذي لاحظناه قبلا في حالات اللجوء غير السياسية بين التشريع الإمبراطوري والممارسة العملية له. كذلك؛ إذا كان تتبع تواريخ حالات اللجوء السياسية السابقة قد يدفع إلى عقد صلة بين الاعتراف الصريح بحق اللجوء الكنسي في هذا التشريع منذ مرسوم أبريل ٤٠٩م وبين تزايد –وربما

---

[٨٣] لجأ باسيليكوس بزوجته وأبنائه إلي جرن المعمودية الكبير في كنيسة القسطنطينية العظمى، فأرسل زينون حرسه إلي الكنيسة لتجريده وزوجته الأشعرة الإمبراطورية، ونجح في إخراجهم من الكنيسة بعد أن تعهد لهم بعدم قتلهم، إلا أنه نفاهم ووضعهم في برج تحت حراسة مشددة حتى ماتوا جوعا.

Malalas, *Chronicle*, 210; Evagrius, *Ecclesiastical History*, 142; *Chronicon Paschale*, 93; Theophanes, *Chronicle*, 192.

[٨٤] قاد مارقيان Marcian –ابن أنثيميوس إمبراطور النصف الغربي– بدعم من أشقائه هجوما ضم حشدا من الأجانب والمواطنين ضد قصر زينون، وبعد فشل هجومه أمام قوات زينون بقيادة الماجستير إللوس Illos لجأ إلي فناء كنيسة الرسل، لكنه أُخرج منها بالقوة ونُفى إلي قيسارية بقبادوقيا ثم إلي طرسوس بقليقية ليمضي فيها بقية حياته كقس.

Evagrius, *Ecclesiastical History*, 161; Theophanes, *Chronicle*, 195.

[٨٥] مؤامرة دبرها بعض أفراد الطبقة الأرستقراطية لقتل جستنيان، وبعد تم اكتشافها وإحباطها لجأ احد المشاركين فيها –ويُدعى سرجيوس Sergius– إلي فناء كنيسة العذراء ببلاخيرناي Blachernai، فتم جره منها بالقوة. ولا تذكر المصادر مصيره بعد ذلك.

Malalas, *Chronicle*, 302; Theophanes, *Chronicle*, 349.

[٨٦] الأمر ذاته ينطبق على الحالات التي لجأ فيها آباطرة إلي كنائس بعد فشلهم في القضاء على مؤامرات خصومهم، إلا أن نهاية الإمبراطور المخلوع في هذه الحالة غالبا ما تكون القتل. ففي عام ٤٦٤م لجأ أنثيميوس Anthemios إمبراطور النصف الغربي إلي كنيسة القديس بطرس بروما بعد أن احتدم العداء بينه وصهره الجرماني ريكيمر Ricimer، فما كان من الأخير إلا أن أرسل رجاله لقتله داخل الكنيسة.

Malalas, *Chronicle*, 206-207.

كذلك بعد نجاح فوقاس في الإطاحة بموريس (نوفمبر ٦٠٢م)، هرب الأخير إلي كنيسة الشهيد أوتونوموس Autonomus على الشاطئ الجنوبي من خليج نيقوميديا، إلا أن فوقاس أخرجه بالقوة من الكنيسة واقتاده إلي خلقدونية حيث تم إعدامه مع عدد من أفراد عائلته عند ميناء يوتروبيوس Eutropius.

Chronicon Paschale, 143; Theophanes, *Chronicle*, 413,418; Theophylact Simocatta, *History*, 223.

ظهور- حالات اللجوء السياسي[٨٧]، فإن ذلك قد يثير إشكالية يصعب تفسيرها تتعلق بموقف التشريع اللاحق وصمته حيال مدى شرعية اللجوء السياسي إلى الكنيسة. وبعبارة أخرى إذا كان تقنين حق اللجوء والاعتراف به -والذي ورد في عبارات عامة لا تحدد المستفيدين من هذا الحق- قد سمح لفئات غير مرغوب فيها من قبل السلطات الحاكمة استغلاله، فلماذا لم تلجأ -كما فعلت مع فئات أخرى عديدة- بحظره على مثيرى الشغب وخصومها السياسيين؟.

ورغم صعوبة الإجابة على هذا التساؤل، إلا أن صمت التشريع الإمبراطورى حيال حق اللجوء في الحالات السياسية -رغم ما قد يشي به ذلك من اعتراف ضمني- ربما سوغ للسلطة الإمبراطورية انتهاك حرمة الكنيسة مرات عديدة[٨٨] دون أن يثير ذلك في أغلب الأحيان ردود أفعال غاضبة سواء من العامة أم الكنيسة[٨٩]، ورغم أن ثمة شواهد من عصر موريس تناقض ذلك، إلا أنه يمكن اعتبارها شواهد استثنائية وفهمها في إطار الاستياء الشعبي العام من سياساته، الاستياء الذي تطور إلى ثورة شعبية فجر شرارتها -كما تشير المصادر المعاصرة- إصرار موريس على استخدام القوة لإخراج جرمانوس -صهر ابنه ثيودوسيوس- اللاجئ إلى الكنيسة العظمى بالقسطنطينية بعد اكتشافه تأمره ضده.[٩٠] والحالة الوحيدة لرد فعل كنسي معارض لانتهاك حق اللجوء الكنسي في الحالات السياسية -خارج عصر

---

[٨٧] بمراجعة حالات اللجوء السياسية الواردة بالمتن يلاحظ أن أولى هذه الحالات مؤرخة بعام ٤٤٣م.

[٨٨] إذ يبرر مالالاس اقتحام جنود جستنيان لكنيسة العذراء في بلاخيرناي وإخراجهم سرجيوس بالقوة بأن الأخير "تآمر ضد الإمبراطور". Malalas, *Chronicle*, 302.

[٨٩] ربما نأت الكنيسة بنفسها عن التدخل نظرا لحساسية هذه الحالات وحرصها على عدم الاصطدام بالسلطة الإمبراطورية، وربما سوغت عدم تدخلها بأن كفل الحماية في الحالات السياسية لم يأت فيه نص صريح في القانونين المدني والكنسي.

[٩٠] لجأ جرمانوس مع حراسه إلي كنيسة العذراء (في ضاحية كيروس Kyrus في الجانب الغربي من القسطنطينية)، وعندما شعر جرمانوس بسعى الإمبراطور لإخراجه منها هرب منها ليلا إلي الكنيسة العظمى، فأرسل موريس حراسه لاقتحامها، وهنا -على حد تعبير ثيوفلاكت سيوقاطا-"إجتاح المدينة غضب شديد".
Theophanes, *Chronicle*, 412; Theophylact Simocatta, *History*, 222.
وهناك حالة أخرى من عصر موريس لمحاولة انتهاك حق اللجوء أثارت استياء أهل مدينة أسيموس Asemus على الدانوب(عام ٥٩٤م)، ذلك عندما حاول قائده بطرس التخلص من حاميتها بعد رفضها الانضمام إلي قواته، مما دفع جنودها إلي اللجوء لكنيسة المدينة، وبعد رفض أسقفها طلب بطرس بإخراجهم من الكنيسة، أرسل الأخير قائده جينتزون Gentzon لإخراجهم منها بالقوة، لكنه فشل في مهمته بسبب قوة مقاومة الجنود اللاجئين، فضلا عن "احترامه لقداسة الكنيسة"، الأمر الذي أثار غضب بطرس فعزله من قيادته لقوة المشاة، وأسند إلي ضابط أخر مهمة جديدة هي جر الأسقف إلي المعسكر، الأمر الذي أثار مواطني المدينة فنهضوا للدفاع عن أسقفهم، مما دعى بطرس إلي التراجع عن موقفه المتشدد. Theophylact Simocatta, *History*, 182.

موريس– لم يكن خاصا بإمبراطور مخلوع أو بخصم سياسي للسلطة الإمبراطورية، بل بنساء موريس نفسه –زوجته قنسطنطينا Constantina وبناتها الثلاث– اللاتي نجحن عام ٦٠٥م في الفرار من سجن فوقاس واللجوء إلى الكنيسة العظمى. فعندما أرسل الأخير رجاله إلى الكنيسة لإخراجهن منها بالقوة، أظلهم البطريرك كيرياكوس Kyriakos بحمايته ورفض خروجهن إلا بعد أن تعهد فوقاس بعدم الإضرار بهن.[٩١]

وأخيرا ؛ يمكن القول بأن طبيعة العلاقة بين الدولة والكنيسة في الإمبراطورية البيزنطية –والتي تأثرت إلى حد كبير بمفهوم "القيصرية البابوية" منذ عصر الإمبراطور قسطنطين– لم تدع مجالا كبيرا لظهور ردود أفعال كنسية صدامية أو على الأقل غاضبة[٩٢] تجاه انتهاك السلطة الإمبراطورية المتكرر لحق اللجوء الكنسي سواء في الحالات السياسية أم غيرها، فضلا عن كونها ربما جعلت من هذا الحق في نظر الأباطرة –رغم كونه يتعلق بقداسة الكنيسة وحق الأسقف في التشفع– شأنا خاصا يختص به التشريع الإمبراطوري وحده، ومن ثم لم نلحظ أي دور للكنيسة في تحديد الفئات المتمتعة أو المستثناة منه، فضلا عن غياب أية إشارة عنه في قرارات المجامع أو التشريعات الكنسية.[٩٣] وقد ظل هذا التشريع

---

[٩١] تم إدخالهن الدير بعد إخراجهم من الكنيسة مباشرة. والجدير بالذكر أن البطريرك أرسل إلي فوقاس قائلا: "لا يجوز إخراج النساء بالقوة من الكنيسة". ويبدو أن هذا الموقف من قبل البطريرك لم يكن اعتراضا منه على انتهاك حرمة حق اللجوء في حد ذاته ولكن لكون اللاجئين هنا من النساء.

Theophanes, *Chronicle*, 419, 421-422.

[٩٢] مع استثناء حالتي المعارضة اللفظية غير الصريحة التي اكتفي بالتعبير عنها يوحنا ذهبي الفم في عهد أركاديوس، ودفاع البطريرك كرياكوس عن حق لجوء النساء كما تشير الحاشية السابقة. والواقع أن الشواهد المتوفرة في مصادر العصر البيزنطي الباكر –على حد علمي– لا تتفق مع ما ذهب إليه راب Rapp –دون أن يشير إلي مصادر أو حالات تؤيد ذلك– من أن "تعقب السلطات المدنية للاجئين كان من شأنه أن يؤدي إلي تباعد وفتور في العلاقة مع الأسقف، بل وإلي مواجهة عنيفة في بعض الأحيان"، وأن "هذه المواجهات كانت بمثابة لحظات حاسمة في العلاقة بين الدولة والكنيسة، دعم فيها الأسقف المقدس حقه القانوني في حماية الفرد دون اعتبار للقوة المادية للسلطات المدنية". وربما يقصد راب برأيه هذا الغرب الأوروبي، خاصة وأن سياق تناوله لحق اللجوء الكنسي يشي بذلك.

Rapp, *Holy Bishops*, 253.

[٩٣] قد يدعم من هذه الفرضية الاختلاف الكبير بين دور كل من الكنيستين الشرقية والغربية في التشريع لهذا الحق، خاصة بعد سقوط النصف الغربي من الإمبراطورية في قبضة القبائل الجرمانية وتحرر الكنيسة الغربية من وصاية السلطة الإمبراطورية . أنظر مناقشة هالبيك المستفيضة عن دور المجامع الكنسية الغربية وقراراتها في هذا الصدد، خاصة القانون الخامس لمجمع أورانج Orange عام ٤٤١م، والقانون الأول لمجمع أورليانز عام ٥١١م، والقانون الثامن لمجمع ليريدا Lérida عام ٥٤٦م، والقانون الثاني عشر لمجمع طليطلة السادس عام ٦٣٨م.

الإمبراطوري –خاصة مراسيم القرن الخامس، ونسبيا متجددات جستنيان– يمثل القالب القانوني الأساسي لحق اللجوء الكنسي خلال القرون التالية من تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، خاصة وأن التشريعات اللاحقة لم تضف تعديلات جوهرية عليه[٩٤]، اللهم إلا فيما يتعلق بإعادة منحه ثم حظره ثانية على القتلة.[٩٥]

قائمة المصادر والمراجع

- **Ammianus Marcellinus**, *The Later Roman Empire 354-378 A.D.*, trans. W. Hamilton, Penguin Books, London & New York, 1986.
- **Basil I**, *The Procheiros Nomos published by the Emperor Basil I at Constantinople between 867 and 879 A.D.*, trans. E.H. Freshfield, Cambridge, 1928.
- **Evagrius Scholasticus**, *The Ecclesiastical History of Evagrius Scholasticus*, trans. M. Whitby, Liverpool, 2000.
- ***Chronicon Paschale*** 284-628A.D , trans. M.&M. Whitby , Liverpool, 1989.
- **Grégoire, H.,** *Recueil des inscriptions grecques chrétiennes d'Asie Mineure*, Paris, 1922.
- **Grégoire de Nazianze**, *Discours Funèbres en l' honneur de son frère Césaire et de Basile de Césarée*, ed. & trad. F. Boulenger, Paris, 1908. [Eng. Trans: "On St. Basil the Great, Bishop of Caesarea", trans. L.P. McCauley, in: *Funeral Orations by Saint Gregory Nazianzen and Saint Ambrose*, Washington, D.C., 1953, 27-100.
- **Gregory, T. E.,** *Vox Populi: Popular Opinion and Violence in the Religious Controversies of the Fifth Century A.D.*, Ohio State University Press, 1979.

Hallebeek, "Church Asylum", 174-175; Rapp, *Holy Bishops*, 254-255.

[٩٤] ورد حق اللجوء الكنسي في القوانين اللاحقة في فقرات قصيرة أكدته دون تحديد الفئات المتمتعة به والأخرى المستثناه منه. لكنها خففت من عقوبة انتهاك هذا الحق، حيث نصت إيكلوجا ليو الثالث وقسطنطين الخامس على معاقبة من يحاول استخدام القوة لإخراج اللاجئ من الكنيسة بثنتا عشرة جلدة، ونصت مجموعة باسيل الأول القانونية "بروخيروس نوموس" على معاقبته بالجلد وحلق الرأس ثم النفي".

The Ecloga of Leo III and Constantine V, trans. E.H. Freshfield, Cambridge, 1927, 76; *The Procheiros Nomos published by the Emperor Basil I at Constantinople between 867 and 879 A.D.*, trans. E.H. Freshfield, Cambridge, 1928, 153.

[٩٥] رغم أن جستنيان استثنى القتلة من هذا الحق، إلا أن قسطنطين السابع أعاد منحه لهم في القرن العاشر، ثم أُبطل ثانية على يد مانويل الأول كومنينوس. أنظر دراسة روث ماكريديس المتخصصة في هذا الموضوع.

Macrides, R.J. "Killing, Asylum and the Law in Byzantium", *Speculum* 63(1988), 509-538.

–**Hallebeek, J.,** "Church Asylum in Late Antiquity. Concession by the Emperor or Competence of the Church?", in: E.C. Coppens (ed.), *Secundum Ius. Opstellen aangeboden aan prof. mr. P.L. Nève,* Nijmegen, 2004 (Rechtshistorische reeks van het Gerard Noodt Instituut 49). 163-182.
–**Harrell, Ch. L.,** *St. Basil the Great as Icon: A Study in Late Antique and Byzantine Historiography, Hagiography and Iconography*, Ph.D, Duke University, 1995.
–**Hefele, Ch. J.,** *A History of the Councils of the Church from the Original Documents*, vol.II, Edinburgh, 1896.
–**Herman, I.**, "Zum Asylrecht im Byzantinischen Reich", *OCP* 1(1935), 204-238.
–**Hess, H.,** *The Early Development of Canon Law and the Council of Serdica*, Oxford, 2002.
–**Ignatios the Deacon**, *The Life of the Patriarch Tarasios*, trans. S. Efthymiadis, Aldershot, 1998, 186-187.
–**John Chrysostomus**, "Homilia in Eutropium", *PG* 52, cols.391-396. **John Chrysostomus**, "De Capta Eutropio", *PG* 52, cols. 397-414. **John Malalas**, *The Chronicle of John Malalas*, trans. E. Jeffreys, M. Jeffreys & R. Scott, Melbourne, 1986.
–**Justinian I**, *Codex* [Eng. Trans. F. Growcock, *Ecclesiastical Legislation in the Justinian Code*, Ph.D., University of Texas, 1965].
–**Justinian I**, *Novels* [Eng. Trans*: The Civil Law*, vol. 16: *The New Constitutions of Justinian*, trans. S.P. Scott, Cincinnati, 1932.
–**Landau, P.,** "Traditionen des Kirchenasyls", in: K. Barwig &D. R. Bauer (eds.), *Asyl am Heiligen Ort; Sanctuary und Kirchenasyl; Vom Rechtsanspruch zur ethischen Verpflichtung*, Ostfildern 1994, 47-61.
–**Leo III** & **Constantine V**, *The Ecloga of Leo III and Constantine V*, trans. E.H. Freshfield, Cambridge, 1927.
–**Liebeschuetz, J. H**., *Barbarians and Bishops: Army, Church and State in the Age of Arcadius and Chrysostom*, Oxford, 1990.
–**Macrides, R. J.**, "Killing, Asylum and the Law in Byzantium", *Speculum* 63(1988), 509-538.
–**Marcellinus Comes**, *The Chronicle of Marcellinus Comes*, trans. B. Croke, Sydney, 1995.
–**Martroye, F.**, "L' asile et la législation impériale du IVe au VIe siècle", *Mémoires de la Société nationale des antiquaires de France*, 8th ser.5 (1918), 159-246.
–**Optatus of Milevis**, *The Work of St. Optatus of Milevis Against the Donatists*, trans. O. R. Vassall-Phillips, New York, 1917.
–**Paulinus**, *Vita S. Ambrosii*, *PL* 14, cols. 66-114.

–**Procopius**, *The Secret History*, trans. A. Kaldellis, Cambridge, 2010; trans. R. Atwater, republished by Forgotten Books (www.forgottenbooks.org), 2010.

الترجمة العربية: بروكوبيوس، التاريخ السري، ترجمة على زيتون، دمشق، ٢٠٠٣م

–**Rapp, C.**, *Holy Bishops in Late Antiquity: The Nature of Christian Leadership in an Age of Transition*, London, 2005.

–**Rotman, Y**., *Byzantine Slavery and the Mediterranean World*, trans. J. M. Todd, London, 2009.

–**Roueché, C**., "Floreat Perge", in: *Images of Authority: Papers Presented to Joyce Reynols on the Occasion of Her Seventies Birthday*, ed. M.M. Mackenzie and C. Roueché, Cambridge, 1989, 206-228.

–**Sozomen**, *History of the Church*, trans. E. Walford, London, 1855. **Theodosius II**, *The Theodosian Code and Novels and the Sirmondian Constitutions*, trans. C. Pharr, Princeton, 1952.

–**Theophanes Confessor,** *The Chronicle of Theophanes Confessor: Byzantine and Near Eastern History AD 284-813*, trans. C. Mango & R. Scott, Oxford, 1997.

–**Theophylact Simocatta**, *The History*, trans. M. & M. Whitby, Oxford, 1986.

–**Thurman, W. S.**, "A law of Justinian Concerning the right of Asylum", *Transactions and Proceedings of the American Philological Association* 100 (1969), 593-606.

–**Wenger, L**., "Οροι Ἀσλιας", *Philologus; Zeitshrift für das klassische Philologie,* 86(1931), 427-454.

–**Zachariah of Mitylene**, *The Syriac Chronicle known as that of Zachariah of Mitylene*, trans. F. J. Hamilton & E. W. Brooks, London, 1899.

–**Zosimus**, *New History*, trans. R.T. Ridley, Sydney, 2006.